

## أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

### 1-1-1 مقدمة:

تتناول الدراسة أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وهي من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدرة كبير من المعالجة والتحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما فُرض على كبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. إذا كانت الدول تقوم بحساب الناتج القومي الإجمالي لتكون لديها فكرة عامة عن مستوى الانتاج المحلي فإن أغلب الدول تقوم أيضاً بحساب ميزان مدفوعاتها الدولية لتحتفظ بمعاملاتها مع الدول الأخرى في وضعها الصحيح.<sup>1</sup>

فوجود اختلال في ميزان مدفوعات أي دولة يقود إلى تشوهات أخرى من خلال تأثيره على متغيرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وغيرها. فالاختلالات المتكررة والمتزايدة في ميزان المدفوعات فيها إشارة واضحة إلهأن الاقتصاد يعاني من مشاكل كئيبة مثل التضخم والبطالة خاصة فيما يتعلق بالديون الخارجية مع العالم الخارجي.

وبما أن ميزان المدفوعات يعكس المعاملات الاقتصادية كافة من صادرات واستيراد وجميع التدفقات المختلفة من رأس المال بين البلد وبقية العالم، يتناول هذا الموضوع على درجة من الإسهاب والتنقيح فضلاً عن تبني العديد من الدراسات السابقة التي تصب كلها في هذا السياق.

### 1-1-2 مشكلة البحث:

الوضع الطبيعي لاقتصاد أي دولة يجب أن يكون ميزان المدفوعات مستقراً، وذلك باستقرار العوامل التي تؤثر عليه، إلا أن ميزان المدفوعات السوداني غير مستقر لعدم استقرار العوامل المؤثرة عليه.

فالسؤال الرئيس لمشكلة البحث: ما هي أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار ميزان المدفوعات؟ للإلمام بجوانب الموضوع وتدعيم الجوانب النظرية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالاتي:

1- هل معدل التضخم يؤدي إلى عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات؟

2- ما هو أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟

3- ما هو أثر الناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات؟

4- ما هو أثر الدين الخارجي على ميزان المدفوعات؟

5- إلى أي مدى أثر انفصال الجنوب في اختلال ميزان المدفوعات؟

<sup>1</sup> جيمس جوارثيني و ريجارت استوروب (1999م)، الاقتصاد الكلي للاختبار الخاص والعام، الرياض المملكة العربية السعودية، ص 542.

### 1-1-3 أهداف البحث:

يهدف البحث الى الآتي:

- 1- دراسة مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات.
- 2- محاولة بيان أهممحددات ميزان المدفوعات.
- 3- التطور التاريخي لميزان المدفوعات في السودان.
- 4- استخلاص النتائج من البحث ومحاولة الخروج بالتوصيات المناسبة.

### 1-1-4 أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يركز على الجانب التحليلي لقياس أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.

قلة البحوث التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصورة عامة والسودان بصفة خاصة كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم التي تعقب دوراً مهماً في قطاع التجارة الخارجية.

الأهمية التطبيقية:

إن التعرف على العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات من شأنه أن يمكن من تلافى المشكلة وتقليل حجمها.

التوازن في ميزان المدفوعات يعتبر تقييماً لحالة الاقتصاد السوداني محلياً وخارجياً.

### 1-1-5 فرضيات البحث:

يسعى البحث الى اختبار الفرضيات التالية:

- 1- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم وميزان المدفوعات.
- 2- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- 3- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات.

4- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات.

5- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين انفصال الجنوب وميزان المدفوعات.

### 1-1-6 مصادر البيانات:

اعتمد الباحث على مصادر ثانوية متمثلة في الكتب والمجلات والتقارير من بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء والدراسات السابقة.

### 1-1-7 منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والأسلوب الإحصائي والقياسي باستعراض أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.

### 1-1-8 النموذج القياسي المقترح هو: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات السوداني

خلال منطوق النظرية الاقتصادية والاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت التحليل الاقتصادي على ميزان المدفوعات، فقد اعتمد هذا البحث على التوصيف المبدئي لميزان المدفوعات من خلال الدالة التالية:

$$BP = f (INF, EX, GDP, ED, SSP).$$

حيث أن:

BP: ميزان المدفوعات

INF: معدل التضخم

EX: سعر الصرف

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

ED: الدين الخارجي

SSP: انفصال الجنوب (متغير صوري)

## 1-1-9 حدود البحث:

الحدود الزمانية: (1980-2017م)

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

## 1-1-10 هيكل البحث:

يحتوي البحث على خمسة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري وذلك خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول تعريف ومفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية، المبحث الثاني هيكل ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي، المبحث الثالث التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والتسلسل الهرمي.

الفصل الثالث يضم ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول التطور التاريخي لميزان المدفوعات في السودان، المبحث الثاني أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات، والمبحث الثالث أثر الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي على ميزان المدفوعات، المبحث الرابع أثر انفصال الجنوب على ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع يحتوي على الجانب التطبيقي، حيث يتناول المبحث الأول توصيف النموذج، والمبحث الثاني تقدير وتقييم النموذج، والمبحث الثالث نتائج توصيف وتقدير وتقييم النموذج. الخاتمة وتشمل اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج والتوصيات والملاحق.

## ثانياً: الدراسات السابقة

### الدراسات المحلية:

#### 1- دراسة سلمي حسن عبدالله (2013)<sup>1</sup>

تكمن مشكلة الدراسة في عدم استقرار سعر الصرف بالنسبة للعملة الوطنية ، وقامت الدراسة على الفرضيات الأساسية وهي أن نظام سعر الصرف الثابت لا يؤثر على ميزان المدفوعات ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والثبوتي والإحصائي للوصول إلى نتائج أهمها:

إن سياسات سعر الصرف لم تؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيف الواردات لعدم توفر الشرط الواجب تحققه وهي: مرونة عرض الصادرات ومرونة الطلب عليها ومرونة الطلب على الواردات وهذه الشروط غير متوفرة في الصادرات والواردات السودانية، لم تحقق سياسات تخفيض سعر الصرف زيادة الصادرات بل أدت إلى الانخفاض المستمر لحصيلتها. وأوصت الدراسة بأن تكون أنظمة وسهوبات سعر الصرف مسبقة بدراسات مستفيضة عن ميزان المدفوعات للتأكد من الشرط الواجب توافرها لنجاح السياسة وإجراء دراسة على عرض الصادرات والطلب عليها، ومرونة الطلب على الواردات ومرونة سعر الصرف.

#### 2- جلال الدين الجاك محمد (2013)<sup>2</sup>

ألقت الدراسة الضوء على أثر النفط على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من ( 2000 - 2011) باعتبار أن هذه الفترة هي الفترة التي شهدت الإنتاج الفعلي للنفط السوداني . هدف البحث إلى دراسة أثر النفط على ميزان المدفوعات في السودان، معرفة مدى تأثير النفط السوداني على ميزان التجاري وكذلك مدى تأثير النفط على الحساب الرأسمالي والمالي، لقد تمت صياغة فروض البحث على أن النفط يؤثر على ميزان مدفوعات السودان طردياً، تؤثر الإيرادات النفطية على حجم الواردات طردياً.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي واعتمد الدارس على مصادر ثانوية المتمثلة في الكتب والرسائل العلمية والمجلات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ساعد اكتشاف النفط وتصديره في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. كما أدى إلى تحقيق الفوائض في الميزان التجاري في بعض السنوات (2000-2003).

<sup>1</sup> سلمي حسن عبد الله، 2013م، اثر انظمة وسياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

<sup>2</sup> جلال الدين الجاك محمد، 2013م، اثر النفط في ميزان المدفوعات السوداني للفترة (2000-2011)، رسالة ماجستير غير منشوره جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تنوع الصادرات وزيادة السلع المصنعة بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الخام وخاصة خام النفط.

### 3- دراسة حاتم سعيد احمد سعيد (2006)<sup>1</sup>

تناولت هذه الدراسة نماذج قياسية لميزان المدفوعات بهدف الوصول إلى نموذج قياسي مقترح يحدد العلاقة بين متغيرات الدوال ومعرفة أهميتها ومدى تأثيرها ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية: المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي أكثر تفسيراً لنموذج ميزان المدفوعات من المتغيرات المستقلة غير المضمنة في النموذج. ثم اتبع المنهج الاستنباطي وذلك من خلال الأسلوب الكمي لدراسة النموذج الذي اعتمد على الأساليب الإحصائية في بناء النموذج القياسي.

توصل الدارس إلى عديد من النتائج أهمها أن ميزان المدفوعات في السودان يمكن أن تمثل بمعادلة خطية مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الميزان التجاري وأن هذه المتغيرات مجتمعة ذات تأثير معنوي على ميزان المدفوعات.

من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

العمل على دعم الإنتاج والقطاعات المنتجة حتى يتسنى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تأثيره الكبير للناتج المحلي في ميزان المدفوعات.

وأيضاً توصي الدارس أن تنويع الصادرات وعدم الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية وأهمها بقية الصادرات الزراعية وغيرها التي تمتاز السودان بمزايا نسبية في إنتاجها.

### 4- دراسة احمد عبدالرحمن عمر (2009)<sup>2</sup>

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات والبيات التكيف خلال الفترة (1978-2007) وأسباب فشل السياسات التي انتهجها في سبل إعادة التوازن الية كما أوضحت الدراسة أهم العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة.

أثبتت الدراسة صحة الفرضيات في وجود علاقة خطية بين كل من الصادرات والواردات والديون الخارجية والبتترول واتباع الحكومة سياسة التحرير الاقتصادي. وتم استخدام المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي لاتباع تلك العلاقات من خلال النموذج المقترحة للدراسة.

<sup>1</sup> حاتم سعيد احمد سعيد، 2006م، نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان للفترة (1980-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

<sup>2</sup> احمد عبد الرحمن عمر، 2009م، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات والبيات التعديل للفترة (1978-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج كان أهمها توضيح الاثر السلبي الذي نتج عن اتباع سياسة التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات وإيجابية اكتشاف البترول وتصديره.

وقد اوصت الدراسة باللجوء إلى سياسة تغيير الانفاق الحكومي من خلال سياسة مالية ونقدية مباشرة التي تتألف من التعريفات الجمركية ونظام الحصص والقيود الأخرى على حركة السلع ورؤوس الأموال بقليل الاستيراد وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

#### 5- دراسة الشاذلي عيسى حمد (2004)<sup>1</sup>

هذه الدراسة تبحث في الاثر الذي خلفته السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1989-2008) وافترضت الدراسة ان هذه السياسات ذات مردود ايجابي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وكذلك افترضت ان هذه السياسات اثر ايجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على ادبيات تقييم اثار هذه السياسات بصورة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة.

وكذلك دراسة أثرها على مكونات ميزان المدفوعات بالتفصيل بعد اجراء القياسات اللازمة باستخدام الحاسب الآلي توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها:

ان زيادة عرض النقود في السودان ادى الي تدهور ميزان المدفوعات السوداني علاوة على ذلك اوضحت النتائج ان الزيادة الناتج المحلي الاجمالي لم تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة، كذلك عجز الموازنة كان ذات أثر سلبي على ميزان المدفوعات لان هذه العجز كان تعالج الحكومة من خلال الاستدانة من الجاه المصرفي الامر الذي ادى الي زيادة عرض النقود بالتالي زيادة التضخم مما انعكس سلبا على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية.

السياسات المالية والنقدية التي طبقت خلال فترة الدراسة لم تود إلى فائض في ميزان المدفوعات السوداني. عدا ثلاثة اعوام الاخير هلهذه الفترة وهي الاعوام ( 1989-1999-2000) والتي شهدت دخول الصناعة وصادراتها السودانية.

وأخيراً أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وكذلك إصلاح حال التجارة الخارجية والعمل على استقرار سعر الصرف وتقليل تكلفة الانتاج وعلاج مشكلة الديون الخارجية وتحقيق السلام

<sup>1</sup> الشاذلي عيسى احمد، 2004م، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني للفترة (1989-2000)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العادل في السودان واستخدام البترول لتحريك القطاعات الانتاجية وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي وبذلك يؤدي بتحسين ميزان المدفوعات السوداني.

#### 6- دراسة امانى الحاج محمد احمد (2009)<sup>1</sup>

لقد تمحورت قضية الدراسة حول استقصاء العوامل المؤثرة على ميزان التجاري السوداني على اعتبار ان دراستها تمكن من معالجة الخلل الهيكلي الكامن فيه وذلك ان نقص الميزان التجاري من حالة العجز إلى حالة الفائض تساعد في تحقيق تسوية ميزان المدفوعات لتحقيق أحد اهداف السياسات الاقتصادية الكلية. بدأت الدراسة بالتعريف التجارة الدولية واهميتها ونظرياتها ثم التعريف بميزان المدفوعات والميزان التجاري، كذلك استعراض الدراسة اسباب الاختلال وعوامل التسوية ميزان المدفوعات.

فكان محصلة القراءة السابقة للإطار العام للتجارة الخارجية وتحويل معطيات المتعلقة بتجارة السودان الخارجية التوصل للعوامل الرئيسية المؤثرة على الميزان التجاري بالسودان يوهي كما يلي:

#### متغيرات كلية:

سعر الصرف

التضخم

الناتج المحلي الاجمالي

الطلب المحلي

معدل التبادل التجاري

السياسات المالية والنقدية

#### متغيرات متعلقة بالإنتاج:

السياسات الانتاجية

تكلفة الانتاج

تمويل الانتاج

العمالة

<sup>1</sup> امانى الحاج محمد احمد، 2009، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني للفترة ( 1970-2006)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،

## عوامل متعلقة بالصادر:

سياسة الصادر

مرونة الطلب الخارجي على الصادرات

تمويل الصادرات

وقد خلصت الدراسة إلى انه ابان فترة الدراسة المتغيرات الكلية (سياسات سعر الصرف والتضخم والطلب المحلي ومعدل التبادل التجاري وسياسات المالية والنقدية ) تأثر سلبا على ميزان التجاري وذلك يتفق مع فروض الدراسة يوجد تأثير ايجابي للنااتج المحلي الإجمالي على ميزان التجاري وتعزيز هذه النتيجة لان الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غالباً ما ترجع للنمو في قطاعات الخدمات في حين كانت معدلات النمو القطاع الزراعي والصناعي سالبة او ذات نمو منخفض وهما المؤثران في الميزان التجاري كما وجد ان ضعف اداء السياسات الإنتاجية ، انخفاض التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية ، انخفاض انتاجية العمالة في القطاع الزراعي، وارتفاع تكلفة الانتاج المحلي ذات تأثير سلبي على ميزان التجاري وذلك يتفق مع فروض الدراسة.

استخدم الدراس المنهج الوصفي التحليلي.

اخيرا اوصت الدراسة بأهمية خلق انسجام بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق اهداف الدولة الكلية بتخفيض معدلات التضخم وزيادة معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاهتمام بالقطاعات المنتجة. كما اوصت الدراسة بالاهتمام بالإنتاج الموجه للتصدير على وجه الخصوص وتطبيق سياسات سعر الصرف بعد دراسة مستفيضة لتجنب الاقتصاد تأثيراتها السالبة خاصة الميزان التجاري.

### 7- دراسة تماضر جابر البشيرحسن (2013)<sup>1</sup>

الهدف من الدارسة قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوداني.

<sup>1</sup> تماضر جابر بشير الحسن، 2014م، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السوداني للفترة (1970-2013)، ورقة علمية منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 16(2)

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاقتصادي القياسي في تحليل اختبار يديكي فلورو فيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات. واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات. وجدت المتغيرات المتكاملة في الاجل الطويل.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير معادلة بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.75) مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تؤثر ب نسبة 75% على المتغير التابع.

وتوصلت لوجود أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير بوحدة واحده يتغير ميزان المدفوعات ففي الاتجاه المعاكس بمقدار 5.35 وحدة.

اوصت الدراسة انه ينبغي تحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل، والحد من التضخم والفقر، وفي نفس الوقت خفض الواردات غير المنتجة.

**الدراسات العربية:**

#### 8- دراسة عبدالعزيز برنة : (2013)<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تقلبات سعر الصرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على رصيد الميزان التجاري الجزائري. وهذا في ظل التدهور المستمر للدولار مقابل الاورو وسياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الجزائر في الفترة الاخيرة.

مع الاخذ بعين الاعتبار خاصة قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز أكثر من 97 % من صادرات محروقات والمقومة بالدولار الامريكي، وحول ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الاوربي والمسعرة بالأورو او يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

تم اختبار التكامل المتزامن (المشترك) من اجل دراسة العلاقة بين كل من الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو من جه اخرى. وقد تبين ان هنالك علاقة في المدى الطويل بين الميزان التجاري وسعر الصرف الدولار بالنسبة للأورو. وعدم هذه العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري. وهذه بطبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي.

<sup>1</sup>عبد العزيز برنة، 2015م، أثر تقلبات اسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة.

وقد اوصى الدارس بضرورة ترشيد النفقات واستقلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة من ارتفاع اسعار النفط في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتنمية القطاع السياحي وقطاع الخدمات كبديل مستقبلي للمحروقات بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من محروقات في هذه المجال.

## 9- دراسة زرافة محمد (2014)<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالنسبة للصرف ومكونات ميزان المدفوعات. اضافة للتطرق للعلاقة التفاعلية بينها.

وهذا بالاعتماد على الاسلوب القياسي من خلال استعمال اختبار حدود التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطاء المستند على مقارنة الانحدار الذاتي بالمتباطات الزمنية الموزعة وهذا لتحقيق علاقة من وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول.

واشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهريّة بين رصيد ميزان التجارى وسعر البترول نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري ، ولكن هذه العلاقة كانت ضعيف فيما يخص سعر الصرف وهو الامر الذى ينطبق لذلك الاختبارات الخاصة بالدراسة السببية حيث يتبين النتائج ان هذه العلاقة موجوده بين الميزان التجارى وسعر البترول لكنها تكاد تكون معدومه .

## 10- دراسة دوحى سلمى (2015)<sup>2</sup>

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجوده بين تغيرات اسعار الصرف وميزان التجارى ، إلى جانب ابراز تاثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت فى اطار برنامج هيكلى ، ودورها فى تخليص العجز فى فى الميزان التجارى ، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لاثّر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائرى مقابل الدولار الامريكى على الميزان التجارى

<sup>1</sup> زرافة محمد، 2015م، اثر تقلبات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات للفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بوبكر بلعابد.

<sup>2</sup> دوحة سلمى ، 2014م، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارى وسبل علاجها ، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة

وتوصلت هذه الدراسة إلى ان سياسة سعر الصرف المتبعه في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجارى ، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطنى الذى يركز على صادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها إلى منظمة اوبك .

## 11- ناهض قاسم القدرة (2013م)<sup>1</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها وتحليلها ودراسة حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات الفلسطينى وتطوره ، وكشف عن الاسباب الحقيقية لهذا الاختلال وتوضيح اثاره على الوضع الاقتصادى .

توصلت الدراسة إلى ان تشوه الاقتصاد الفلسطينى أدى إلى ضعف القاعدة الانتاجية ، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطينى على تلبية الطلب وعدم القدرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية ، كما كان ذلك سببا رئيسيا فى عجز ميزان المدفوعات الفلسطينى ، والمتمثل فى الحساب الجارى ، بالاضافة إلى ان عدم وضوح الرؤية الفلسطينية فى السياسة الاقتصادية سواء سياسة المالية او السياسة النقدية بسبب سياسات احتلال أدى إلى حرمان السلطة الفلسطينية من استخدام تلك السياسات بفاعلية وكفاءة فى معالجة اختلال ميزان المدفوعات .

كما توصلت الدراسة إلى ان الحساب الرأسمالى فى ميزان المدفوعات الفلسطينى يسجل فائضا باستمرار ، نتيجة لدعم والمساعدات الاجنبية المقدمة من الدول المانحة ، وهذا يساهم فى خفض عجز ميزان المدفوعات الفلسطينى ، الا ان الاعتماد على هذه المساعدات على المستوى الاستراتيجى ، يشكل خطرا سياسيا واقتصاديا ، كما توصلت الدراسة إلى صعوبة تقديم مقترحات لمعالجة عجز ميزان المدفوعات على المدى القصير ، فى ظل وجود الاحتلال الذى يسيطر على المعابر والحدود والموارد الاقتصادية ، بالاضافة إلى حالة الانقسام بين شطري الوطن ، الا انها على المدى المتوسط يستطيع الاستثمار الاجنبى المباشر ان يلعب دورا مهما فى تخفيف حده العجز فى ميزان المدفوعات ، فى ظل وجود وحده وطنية حقيقية وانهاء الانقسام وتحقيق نوع من الاستقرار السياسى فى الاراضى الفلسطينية ، وعلى المدى الطويل يمكن للسياسات الاقتصادية ان تعمل بكفاءة وفاعلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات فى ظل قيام دولة فلسطينية مستقلة .

<sup>1</sup> ناهض قاسم القدرة ، 2013م، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطينى اسبابه وطرق علاجه ، رسالة ماجستير فى الاقتصاد منشورة جامعة الازهر غزة .

## 12- دراسة احمد ابراهيم جمعة (2015)<sup>1</sup>

تناولت الدراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر العملات الاجنبية فى العراق باعتبار ان هذا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد ، واعطت لمحة عن الاقتصاد العراقى وما يعنيه من مشاكل فى ميزان مدفوعاته واثر سعر الصرف الاجنبى عليه .

وايضا تم استعراض جانب من المتغيرات التي تؤثر على الميزان متناولا عدة متغيرات منها ، عرض النقود بمفهوم الواسع والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، اضافة إلى متغير سعر الصرف .

وتم استخدام فى هذا البحث المنهج التحليلى مستعينا بادوات الاقتصاد القياسي عن طريق اجراء اختبارات التي تهدف إلى بناء النموذج الاقتصادي وقياس مدى استقراره مستخدما اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون اضافة إلى اختبار التكامل المشترك وجوهانسون .

اثبتت النتائج ان وجود علاقة موجبة بين تحسين سعر الصرف الدينار العراقى مقابل العملات الحرة مع ميزان المدفوعات يساوى (98- 58) وكذلك كانت علاقة ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي اى ان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض من ميزان المدفوعات حسب معامل (0.016) وان هنالك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وعرض النقود وهذا يعود إلى تحسين قيمة الدينار العراقى مقابل العملات الصعبة مما يعكس على ميزان المدفوعات ، وكانت اهم التوصيات بالاستفادة من فوائد ميزان المدفوعات فى جانب الاستثمار لتنمية القطاعات الاقتصادية فى العراق ، هذا بالاضافة إلى تقليل الواردات وتحسين الانتاج لتحقيق فائض فى الميزان التجارى هذا يتطلب تنويع ايرادات عامة للدولة بتشجيع القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات وتشجيع على استغلال امثل للموارد البشرية فى الاقتصاد العراقى .

### اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع دراسة احمد عبد الرحمن عمر (2009) من حيث تناولهما العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وكذلك فى استخدام المنهجية ولكن تختلف معه فى اختيار المتغيرات المستقلة وفى الفترة الزمنية. حيث تناول احمد كل من الصادرات والواردات والديون الخارجية والبتترول وسياسة التحرير الاقتصادي كمتغيرات مستقلة، فيما استخدمه الدراسة الحالية كل من التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي والدين الخارجى وانفصال الجنوب كمتغيرات مستقلة.

<sup>1</sup> احمد ابراهيم جمعه ابراهيم، 2015 ، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، دراسة حالة العراق للفترة (2000-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين

ايضا تتفق الدراسة مع دراسة الشاذلي عيسى احمد (2004) من حيث تناولهما ميزان المدفوعات كمتغير تابع ولكن تختلف معه في اختيار المتغيرات المستقلة حيث استخدمه الشاذلي السياسة النقدية والمالية كمتغيرات مستغلة فيما اختارت الدراسة الحالية سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي والتضخم وانفصال الجنوب والدين الخارجي.

كذلك تتفق الدراسة مع دراسة أماني الحاج محمد (2009) من حيث تناولهما العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وتختلف معها في الفترة الزمنية.

تفترض معظم الدراسات السابقة ان العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات علاقة عكسية او طردية حيث ان تأثير سعر الصرف يتباين من بلد إلى اخر. وعليه لا يمكن الحكم الا من خلال استخدام الاساليب الاحصائية والقياسية المناسبة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات المحلية في الحدود الزمانية، كما تختلف ايضا عن الدراسات العربية في الحدود المكانية.

اضافت هذه الدراسة متغيرين جديدين ألا وهما الدين الخارجي و انفصال الجنوب كمتغير صوري التي اغفلتها الدراسات السابقة والتي يتناولها الدراسة الحالية.

استخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية كما يستخدم في التحليل البرنامج القياسي E Views10.

## المبحث الأول

### تعريف ومفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

#### 1-1-2 تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة سنة . وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنة والمديونية الدولية ، والذي يسجل الحقوق والديون الدولية للإقتصاد معين في لحظة معينة .

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنة متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من ناحية محاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من ناحية واقعية، إذ ينطوي توازن المحاسبي الكلي إختلالات في بنود مختلفة وهذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين. جانب دائن وإيجابي وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين أو سلبي، وتندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات إلى العالم الخارجي. وتسجيل العمليات الاقتصادية في ميزان المدفوعات لا يخلو من الصعوبة فتدوين القيم يواجه العديد من المشاكل أهمها التفرقة بين المقيم وغير المقيم، وإختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.

وتتعدد المناهج التي تتخذ في تقسيم الميزان وتبويب المعاملات يتألف منها بإختلال الغرض الذي يراد استعماله فيه ، وتباين إمكانية الحصول على بيانات خاصة بمختلف العمليات ، وبالمثل تختلف الجداول التي تفرغ فيها موازين المدفوعات أو التي تلحق به ، وإن كان صندوق النقد الدولي قد حاول العمل على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات في مختلف الدول.

وجدير بالذكر ان لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد. وإن توقف ذلك على المدى الزمني الذي تغطي دراسة تلك البيانات. فمن ناحية يظهر ميزان المدفوعات القوى المحدد لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية. بالإضافة الي الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية والنقدية مما يرتبط بالسياسة الاقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- زينب حسين عوض الله، 2004، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديد، 28 س /سويتز الازاريطه ، ص ص 64 — 65.

## 2-1-2 أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لاي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية :

### 1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:

إن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية ودرجة تكيف مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوي الاسعار والتكاليف .

### 2- يعكس قوة المحدد لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوة الطلب والعرض بالعملات الأجنبية وبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع السلع التبادلية الش يئ الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيات الاقتصادية للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية .

### 3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكل الجامع ، لتخطيط التجارة الخارجية من جانب السلع والجغرافية أو عند وضع السياسات المالية والنقدية لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرور هلبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية .

### 4- تقيس الوضع الخارجي للدولة:

حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجى هي نتيجة إندماج في الإقتصاد الخارجي فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-العربي سواكر ، و2014 ، اقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ص 10.

## 2-1-3 هيكل ميزان المدفوعات :

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها . ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية .

### 1 - حساب العمليات الجارية:

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزياداته أو نقصانه ، ولذلك يطلق عليه أحياناً حساب الدخل .

وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية وحساب التجارة غير المنظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة ، هذا فضلاً عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقة الأمر خدمات اداها رأس المال الاجنبي الي الداخل .

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل اي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين . ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هي الهبات والتعويضات، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم الي بندين الهبات الخاصة وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات ، النقدي منها والعيني وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة، وتتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها .

### 2 - حساب العمليات الرأسمالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان علي أصول الدولة او حقوقها قبل الدول الأخرى ، وكذلك على خصوم الدولة او التزاماتها في مواجه هذه الدول . وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغييراً في مركز الدائنية والمديونية للدولة . وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين : هما حساب رأسمال طويل الأجل وحساب رأسمال الأقسير الاجل .

وتدرج في حساب رأسمال طويل الاجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجه الخارج ، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهة ،

وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن العام ، ويشتمل هذا الحساب علي الأستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقرض طويل الأجل أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغيير في ملكية العقارات التجارية وبراءات الإختراع ، وفي الأنصبة في صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المالية الدولية .

أما حساب رأسمال قصيرة الأجل، والذي يطلق عليه أحياناً الحساب النقدي ، فيشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهه الخارج ، وكذلك علي قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته ، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد . وهكذا يكون مجال هذا الحساب كل ما هو نقود او أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة أي إمكانية تحولها إلى شكل نقدي بسرعة ويشمل هذا الحساب على العملات الذهبية ، والحسابات المصرفية ، و أدونات الخزانة والقروض قصيرة الأجل وأوراق والحقوق التجارية ، وفي الغالبية العظمي من الحالات تتم حركات رأسمال قصيرة الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من العمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأسمال طويلة الاجل ، ولكنة قد تحدث ايضاً حركات مستقلة لرأسمال قصيرة الاجل .

ويتضمن كل حساب من الحسابات الموضحة بيان حقوق وديون الدولة قبل الخارج وليست المعاملات المتصلة بالنوع الذي يختص به الحساب .

وهكذا يشتمل كل ميزان المدفوعات الي جانبين : يتضمن إحداهما الحقوق التي للدولة قبل الخارج ويكون البلد دائناً بقيمتها نتيجة عملياتها الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال فترة الميزان . ويتضمن الجانب الاخر الديون التي تتحمل بها الدولة تجاه الخارج نتيجة عملياتها مع الدول الأخرى خلال فترة الميزان وبذلك يشمل كل ميزان المدفوعات عمودين تدرج في إحداهما حقوق الدولة الناشئة من المبادلات ومعاملاتها مع الدول الأخرى ويرمز للقيم الممثلة من تلك الحقوق بعلامة (+) بينما تدرج في العمود الآخر الديون التي تتولد عن عمليات ومبادلات الدولة مع الخارج فتتحمّل بها الدولة ويرمز بقيم تلك الديون بعلامة (-) وهكذا لكل عملية من العمليات الظاهرة في ميزان المدفوعات قيد مزدوج تسجل القيمة مرة بالدائن ومرة بالمدين . الأمر الذي يتضح مع حتمية تعادل جانبي ميزان المدفوعات . أو بعبارة أخرى حتمية توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية البحتة وفي ذلك يفسر ذلك البند المتعلق بالسهو والخطأ .

### 3- السهو والخطأ:

قد يحدث أن تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن .

في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات . وبالطبع فإن قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في ميزان سواء كان دائنا ام مدين وذلك حتي تعادل الجانبان كما هو محتتم <sup>1</sup> .

---

<sup>1</sup> - المرجع السابق ص 65-68.

## المبحث الثاني

### هيكل ميزان المدفوعات ومراحل تطوره الاقتصادي

#### 1-2-2 ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي:

إن مرحلة التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه الدول خلال مراحل النمو الاقتصادي المحلي تؤثر بصفة مباشرة على شكل وطابع ميزان مدفوعاتها وخاصة فيما يخص بنود التجارة المنظورة ودخول استثمارات ، وحساب رأس المال طويلة الاجل ، وعليه فإن كل صورة خاصة لوضع ميزان المدفوعات تتناسب آليا مع مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي .

ويمكن التمييز بين المراحل الأربعة التالية :

#### 1- مرحلة المقترض الحديث:

وهي مرحلة الاقتصاد القومي في بداية تطوره حيث الطاقة الإنتاجية ضعيفة والقدرة على الإنتاج محدودة، حيث يستدعى الوضع استخدام رؤس أموال أجنبية للإسهام في بناء طاقة إنتاجية للاقتصاد القومي .

وفي هذه المرحلة تستورد الدولة أكثر مما تصدر ، ومن ثم يحقق عجز في حساب التجاره المنظورة (الميزان التجاري) أي زيادة في قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن ، وكذلك تسدد الدولة فوائض وأرباح عن القروض التي تعقدها ومن ثم يتحقق عجز كذلك في بند دخل الإستثمار هذه المرحلة تتميز بها الدولة على درجة الخصوص معظم الدول النامية والتي تعتبر نقطة انطلاق لتحقيق التطور المستورد من خلال تشييد هيكل إنتاجي فعال وقوي .

#### 2- مرحلة المقترض البالغ:

تعتبر هذه المرحلة هي نتاج أساسى لسياسة التوسع الاقتصادي التي أنتهجتها الدولة في المرحلة الأولى وبالتالي وصولها إلى زيادة طاقاتها الإنتاجية وتفعيل هيكل الاقتصادية مختلفة.

في هذه المرحلة تبدأ تصدير الدولة تصدير السلع اكبر من قيمة وارداتها منها وذلك بفضل ما تم بناءه من طاقة إنتاجية ، ومن ثم يتحقق فائض في حساب تجاراتها المنظورة (الميزان التجاري) لكنها ونظرا لإضرارها إلى إستمرار في سد مبالغ الفوائد والأرباح لرؤوس الأموال التي سبق وحصلت عليها فضلا عن أقساط ما يعين سداده من القروض التي تلقتها وهي مبالغ لا يكفى لسدادها ما يتحقق من فائض في ميزان التجارة المنظورة .

فإنها تضطر إلى إستمرار فى الإقتراض للوفاء بالعجز المتبقى من هذه المبالغ لهذا يتحقق فى هذه المرحلة عجز فى بند دخل الإستثمارات وفائض فى حساب رأسمال طويلة الأجل ، وفى هذه المرحلة يبقى الاقتصاد القومي مدينا للخارج وكذلك مقترضا منه وإن كان بشكل أدق منه مقارنة مع المرحلة السابقة .

### 3- مرحلة المقرض الحديث:

وهنا يبلغ نمو الاقتصاد القومي حيث يمكن فيه للدولة أن تستغنى عنه الإقتراض من الخارج ، كما يمكن للزيادة فى قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أن تغطى ما يتعين على الدولة سداده من دخل الاستثمارات فيها واقساط القروض التي تلقتها ، وأن تبقى هذه المبالغ يمكنها استخدامها فى إقراض الدول الأخرى وهكذا يتحقق فائض فى ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجارى) بحجم كثير جدا وعجز فى بند الأستثمارات (أوربما فائض طفيفه فيه).

وعجز لأول مره فى حساب رأس المال طويلة الأجل بسبب عمليات التسديد أقساط القروض المترتبة فى المراحل السابقة ، وفى هذه المرحلة نجد انه بينما لا يزال الاقتصاد القومي متدنية فإنه قد يصبح مقرضا له وهذا ما يبينه عجز حساب رأس المال طويل الاجل .

### 4- مرحلة المقرض البالغ:

وفى هذه المرحلة من نمو الاقتصاد القومي تزداد المبالغ التي يحصل عليها من استثمارتها فى الخارج ومن ثم يتحقق فائض كبيرا فى بند دخل الإستثمارات ، ويسمع هذه الفائض للإقتصاد القومي بأن يستورد بقيمة اكبر من القيمة التي يصدر بها مما يعني تحقيق عجز فى حساب التجارة المنظورة . لكن مقدار فائض بند دخل الأستثمارات يزيد عن مقدار عجز فى الحساب التجاره المنظوره مما يسمح للاقتصاد القومي أن يستمر فى إقراض الخارج . ويستمر حساب رأس المال طويل الأجل فى تحقيق العجز نتيجة لإستمرار خروج رؤوس الاموال ، ويصبح الاقتصاد القومي دائنا للخارج كما انه لا يزال مفروضا له .

وعليه يمكن الاعتبار أن تقلبات ميزان المدفوعات بين الفائض والعجز مرتبطة أساسا بدرجة نمو الاقتصاد الوطنى فى مراحل المختلفة .

جدول (2-2-1) هذه المراحل قد قسمها الاقتصادي (H. Wither) وفقا للجدول التالي:

المراحل	عمليات جارية	عمليات رأس المال
مدين حديث	-	+ اقتراضات
مدين راشد	+	- تسديدات
مدين متقدم	+	- تسديدات
دائن حديث	+	- اقتراض + تسديد
دائن راشد	-	- اقرض
دائن متقدم	-	+ اقتراض

المصدر : اعداد الباحث <sup>1</sup>

## 2-2-2 التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات:

لما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فما الذي يقصد بإختلال وجود عجز أو فائض ميزان المدفوعات؟ وكيف يفسر ذلك؟ وما هي العوامل التي من شأنها إعادة التوازن؟ الواقع أن الإجابة تكمن في التمييز بين نوعيين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها أما النوع الأول فيعرف بالعمليات المستقلة، وهي تلك التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأسمال طويل الأجل، وحركة رأسمال قصيرة الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد فقط، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط، ويعرف النوع الثاني بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية وتترتب على العمليات الأولى، فهي لا تجرى لذاتها وإنما تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأسمال قصيرة الأجل، وفي شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية.

وعلى ذلك فإن التوازن أو الإختلال، يقصد به التوازن أو الإختلال الاقتصادي الذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها.

فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنة في المدفوعات المستقلة، أما الإختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص بالمديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا يتيح عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> زرافة محمد (2015)، اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد، الجزائر  
الموقع على الانترنت: [dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream](http://dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream)

توازننا حقيقيا بهذا المعني في نهاية سنة الحساب ، بل المنطقي أن يحدث من عام إلى آخر اختلال بين جانبي الميزان ، تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنة والمديونية يتلشا على فترة طويلة نسبيا او يكاد يعوض خلالها الفرق الموجب ، الفائض الفرق السالب العجز عندئذ يمكن القول أن ميزان المدفوعات في حالة التوازن الخارجي . فالتوازن الحقيقي يسمح بدرجة من الإختلال يتارجح فيه ميزان المدفوعات حول نقطة التوازن وهي تعادل جانبي الدائنية والمديونية تعادلا لا يستلزم الدفع ، مدفوعات موازنة ، بالمعني الذي رأيناها وعلى الرغم من أن التوازن السنوي لميزان المدفوعات حالة مثالية نظرية بحته لا تتحقق ، خاصة في مجتمعات الحركة والديناميكية والتنمية ، إلا انها هدف المطلوب وان لم تتحقق ، وتبدو أهمية في أن الإنحراف عنة مقياس دقيق للحالة الاقتصادية الخارجية والداخلية ايضا لكل دولة خصوصا اذا عرفنا حجم هذا الإنحراف فائضا او عجزا ، ثم الأسباب التي أدت لحدوثها وكيف تم معالجتها .

وعلى ذلك يجب التفرقة بين الإختلال المؤقت والإختلال الدائم في ميزان المدفوعات ، فالأول لا يثير مشكلات كبيرة لانه لا بد وأن يختفي ولا يدعو لاتخاذ اى إجراء ما للحد منه وإزالته كلية ويرجع السبب في هذا إلى أن هذا الإختلال إنما يعني نقصا أو زيادة مستمرة فى أصول الدولة قصيرة الاجل وزيادة أو نقصا في خصومها في هذا النوع .

## 1- أسباب اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه:

قد يحدث أن تمر بالدولة أو بالخارج ظروف معينة من شأنها إحداث إختلال في ميزان المدفوعات سواء فى شكل عجز أو فائض . هذا الإختلال يتخذ صوراً مختلفة بحسب مصدره وأسبابه التي ينشأ عنها والتي من أهمها :

عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل نقص المفاجئ لمحصول تصديري والنتاج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا ، والإختراعات العلمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول كإكتشافات مواد أولية صناعية في الخارج تعني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد أولية الطبيعية الوطنية أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لإرتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كليهما معا ، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة أو الإضراب الاحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل اسواقا خارجية هامة لصادرات دول اخرى .

عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها فى أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي أو عن طريق السياسات النقدية والمالية كالتضخم او الإنكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق مضاعف التجارة

الخارجية من بلد لآخر، وتنتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها .

إقدام الدول المختلفة على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج ، وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبياً ، وتمولها القروض طويلة الأجل معقودة مقدماً. وهذا يختلف الحال حسب التعريف الذي ننتبأها للإخلال في ميزان المدفوعات وعموماً يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدوله ، وصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأسمال طويل الاجل بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغتة الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي المختلفة وانتقاله من مرحلة اقتصاد متخلف إلى مرحلة اقتصاد متقدم ، وهكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان مدفوعات الدولة .

سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة . فاذا كان سعر الصرف أعلى من مستوى والذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات . وعلي العكس من ذلك اذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الاثمان السائده في الداخل في علاقاتها بالأثمان بالخارج أدى هذا الي ظهور فائض في ميزان المدفوعات .

التغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية . مثال ذلك تحول الطلب من النترات الطبيعي إلى نترات الصناعي أصحاب تجارة شيلي بعجز شديد ، كظهور البترول في عدد من الدول العربية الأمر الذي أتاح لها تحقيق فائض في ميزانها الخارجي ، أو تدهور مركز الدولة من حيث إنتاجية فروعها الصناعية في الأسواق العالمية ، وكذلك تدهور قدرة الدولة علي المنافسة الخارجية لإرتفاع نفقات الانتاج نتيجة لأنتهاجها سياسة إجتماعية تغالي من رفع الأجور أو على العكس إزدياد تلك القدرة نتيجة لإنخفاض في النفقات يعتمد علي سوق مرن للقوه العاملة ولمواجهة تلك الإخلالات الهيكلية قد يتطلب الامر إعادة توزيع موارد الدولة ونقلها من فروع الكاسدة الي فروع جديدة أو تجديدا شاملا لطاقتها الإنتاجية تدعيما لقدرتها على المنافسة والتغيير في سياساتها الاجتماعية كل بحسب نوع الإختلال الهيكلية ذاته .

## المبحث الثالث

### التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والتسلسل الهرمي

#### 2-3-1 توازن المدفوعات الدولية:

إذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات دوله ما امكن تعويض ذلك ، لكفالة التوازن الحسابي ، عن طريق العمليات الموازنة التي تتحقق من إنتقالات الذهب والعملات الأجنبية او رأسمال قصيرة الاجل . والقصور الرئيسي في نظام النقد الدولي الحالي هو ان الدول ليست على إستعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام ، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج ، أو تقليل من أثارها، مما ينتج عنه استمرار الإختلال وخاصة العجز لمدة اطول . والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف لايمكن معالجة هذا الاختلال ؟ هل هناك قوه تلقائية من شأنها إعادة التوازن ؟ أما الأمر يتطلب اتخاذ مجموع من الإجراءات الطارئة التي يتم تحديدها بالنسبة لكل دوله على حده .

التوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفاً مستقلاً وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي والأهداف الداخلية والاهداف الخارجية في نفس الوقت وبصفة مستمرة. ولكن لا بد من الناحية العلمية، من قبول الإختلالات بشرط الأندوم وقتاً طويلاً. وفي الأجل القصير، قد يسهم عجل التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجموع من الأهداف الداخلية ، اذا يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع والخدمات على إمتصاص ضغوط تضخمية عابرة كما ان تحقيق فائض في ذلك الفائض قد يحاول دون تدرج البطالة الدورية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن لأي من هذه الحالات أن يستمر إلى ما لا نهاية. فلا يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض لإعسار أو توقف عن الدفع . كما أنه لا يمكن للفائض أن يستمر طويلاً قبل أن يؤدي إلى تراكم الإحتياطات من العملات الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة.

وثمة أولويات تفرض نفسها خلال فترة إجراء التسوية والموازنة بين التوازن الداخلي والخارجي وبين مجموعة الأهداف الداخلية الديناميكية فإن التعديلات الخاصة بالتوازن الداخلي هي التي تلعب الدور الأساس وتقرض السياسات الواجبه إتباعها . وقد سبق إن رأينا أن التوازن الخارجي لا يتعارض مع وجود فائض تصدير أو إستيراد من الموارد الاقتصادية اي أن معدلات الإستهلاك وتكوين رأسمال وعلاقته الصادرات بالإنتاج المحلي وعلاقة الواردات بالطلب يختلف وفقاً لمتطلبات التوازن حقيقة واقعية. تنتضح على الأقل في اقتصاديات السكون وبالتعادل الأساسي للمحاسبة القومية بمفهومها الواسع الذي يشمل توقعات المالية .

## 1- علاج الإختلال بالاعتماد على الية السوق (قوى السوق )

إستقر الفكر التقليدي ، في هذا المجال ، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي . ومع أزمة الثلاثينات مع هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الائتمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة .

### أ- النظرية التقليدية :

وتتلخص النظرية التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الائتمان في الداخل والخارج ، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والإستيراد . فكل إختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاج وقضاء عالية من قوى السوق نفسها ودون الحاجة إلى تدخل مباشر الي سلطات العامة .

ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف ، حيث تلعب أثمان السلع والخدمات وكذلك اسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن . وبين هذه التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور .

وعلى الرغم من صعوبة تسليم بتحقق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من إفتراضات لا بد من توافرها اذا ما اريد للتوازن ان يتم ، فقد ظلت في خطواتها العريضة هـ ي المسيطرة على فترة طويلة إمتدت حتى الحرب العالمية الثانية . وكان من الواجب انتظار كينز إلقاء الضوء على تغيرات دخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتفسير الظاهرة التي حيرت توسيح في أواخر العشرينات من هذا القرن .

### ب- النظرية الكينزية :

ومضمون هذه النظرية أن إختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إح داث تغيرات في حجم الدخل القومي وتشغيل في كل من الدول التي اصابها الإختلال .

وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين اساسيتين هما . الميل الحدي للإستيراد . ومضاعف التجارة الخارجية . أما الميل الحدي للإستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردت . زيادة أو نقصانا ومقدار التغير في الدخل زيادة أو نقصانا . فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي وما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي الي ذلك التغير ال ذاتي اوالأصلي في الانفاق التي تولد عن تحقيق الفائض ، أو تسبب في حدوث العجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى . وهكذا توجد علاقة تباديلة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات ، فعن طريق

مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على مستوى الدخل . ونظراً لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب علي الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات .

ويمتاز التحليل الكينزي لميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستغلاله النسبي عن السياسة المصرفية ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين حربيين لا يحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها . فهذه النظرية لا تقدم لنا تفسيراً كاملاً عن عملية التوازن ، ذلك انه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب التغيرات الدخل القومي . اصف إلى هذه إمكانية وجود تناقص بين الهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي عند مستوي العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وهو التناقض نفسة الذي تعاني منه الدول في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية . وعلي هفالقول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لإختيار أحد الأمرين . اما إستقرار التشغيل والدخل القومي وإما توازن دولي . علاوة على ذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن في ميزان المدفوعات ، ونظرية الدخل وإن كانت تعطي تفسيراً معقولاً في ظل الإنكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الإنتعاش وحيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة . ومن هنا نرى أن كلا من تغيرات الدخل والأثمان إنما تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به . كما ان دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف . كما رأينا انما ينصرف إلى التحليل الساكن ولا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن ، وبالتالي لا يهتم بالآثار المرتبة عليه في الفترات الاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الانتاجية للدولة .

فاذا تركنا هذه القيود فإن هيمكن النظر الي الاستثمار باعتباره متغيراً مستقلاً عن بقية المتغيرات . وإنما باعتباره متغيراً تابعا لتغيرات الدخل . وهذا هو مبدأ المعجل . فوفقاً لهذا المبدأ يتوقف الطلب علي الاستثمار على مدى زيادة في الدخل القومي بين فترتين وبذلك تؤدي زيادة في الدخل القومي ويوجه في الطلب على السلع الاستهلاكية الي زيادة الطلب على السلع الاستثمارية . وبالمثل فإن التجارة الخارجية قد تؤثر في الدخل القومي عن طريق معجل التجارة الخارجية . فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة في الفترات الاحقة ، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي . وبصفة عامة نلاحظ ان دور التجارة الخارجية في تنمية الدخل القومي للدول المتخلفة يتم عادة عن طريق علاقات اقرب إلى العلاقات المعجل منها إلى العلاقات المضاعف .

والواقع انه عملية التوازن التلقائية لميزان المدفوعات سواء كان عن طريق الأثمان او الأجور او عن طريق الدخل والعماله لم تعد تنطبق على الواقع الاقتصادي المعاصر ، فقد اختارت الدول بعد الحرب العالمية الثانية ان تكفل لنفسها التوازن الداخلي وان تسعى لتحقيقه .

## 2-3-2 توازن عن طريق التدفقات المالية الدولية:

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الأثمان لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية ، ومع ذلك تسهم بها تدفقات السلع والخدمات وانطلاقا في حالة التوازن في دولة ما لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغيير تلقائي في تدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير او تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية . والثانية هي إحصائية ان يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات موضوعة في التدفقات الماليه .

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة ، أو نتيجة زيادة معونات في الدول النامية ، أو نتيجة انتمان مصرفي ، أو اي نوع اخر من العمليات التي رأيناها سابقا . وفي هذا الإطار لابد من التمييز على الاقل بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية . ومن الواضح ان تحويل الأموال بقصد المضاربة لا يحدث نفس الاثار التي يحدثها تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى وراء الاستثمار والافتراض الذي نحن بصدهه يطابق افتراض النظرية المعروفة بنظرية التحويلات ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في نفس الوقت في سوق النقد وسوق الأوراق المالية . اذ يؤدي تحويل الاموال عن طريق سوق الصرف في بادي الأمر إلى تخفيض الامكانت المتاحة لأولئك الذين يقومون بتصدير الاموال، كما يخفض سيولة الجهاز المصرفي . وترتب على ذلك انكماش عام في الإئتمان وارتفاع اسعار الفائدة في الدول المصدرة لرؤوس الاموال اليها. وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يجذب بدورة رؤوس الأموال الأجنبية. ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فلو كان مصدر تصدير رؤوس الأموال سوق الأوراق المالية. أو بمعنى أدق لو تمثل في رؤوس الأموال طويلة الأجل ، فإنه يستند اما إلى زيادة في الادخار الداخلي ، واما إلى تحويل ارصدة نقدية من السوق الداخلية إلى الخارج كان من الممكن استثمارها . وفي كلتا الحالتين تكون النتائج انكماشية اما نتيجة خفض الاستهلاك. زيادة الادخار أو خفض الاستثمار نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة في سوق الأوراق الماليه. ويترتب على ذلك انخفاض الدخل. وهنا يلعب المضاعف دوره فترتفع اسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية.

وبالنسبة للتغيرات الداخلية في رصيد المعاملات الجارية فإن فرض البداية هنا هو نفس الفرض السابق في حاله التوازن عن طريق تغيرات الدخل والأثمان. والسؤال الذي يثور يتعلق بما اذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد أو اسواق الأوراق المالية ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزانه المدفوعات إلى فيض العملات في سوق الصرف، وتوسع في سوق الائتمان والسيولة، ويترتب على ذلك نفس النتائج أي تخفيض المعاملات التجارية. وثمة اثار أخرى تحدث في نفس الوقت في سوق الإئتمان. اذ ان تدفق السيولة تؤدي اي خفض اسعار الفائدة ، وبخاصة اسعار الفائدة قصيرة

الأجل. مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الاموال للاستفادة من اسعار الفائدة العالية نسبيًا إلى الخارج. وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها إلى زيادة عرض الاموال المتاحة للأغراض. وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة

طويلة الأجل. والشرط الاساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية واتباع سياسات مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في ميزان المدفوعات ، أو بامتصاصها أولاً بأول اذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات . ويدل استقرار التاريخ الحديث على ان هذا الشرط قل ما يتحقق.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر احدهما في الآخر في الأجل الطويل . غير ان كل هذه الاساليب بعيدة عن الكمال . بالإضافة إلى إنتهاج سياسات حكومية متعارضة ، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي وإلى طول مدته في بعض الأحيان ، فضلاً عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال .

### 2-3-3 تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات :

يحدث كثير الا تدع السلطات العامة في الدولة قوة السوق وشأنها لاعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعينة هذا السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي ، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة ، وهي سياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى توازن الاقتصادي الخارجي . وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات.

وفي هذه المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة ومثل الرقابة على الصرف ، والقيود الكمي ( نظام الحصص) . والضرائب الجمركية ، وبين سياسات غير مباشرة مثل تقديم الدعم والإعانات للصادرات.... الخ . كما يمكن للدولة ان تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان مدفوعاتها .

ويرى الكثير من الاقتصاديين ان اي اجراءات تتخذ لعلاج الميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي اجراءات لخفض الإنفاق واما اجراءات لتحويل الإنفاق . بمعنى انه اذا اريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلا بد من اتخاذ الاجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الوردات عن طريق الميل الحدى للاستيراد ، أو بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردت وفي اتجاه السلع المنتجة محليا . اما العلاج الكلاسيكي فيشمل اجراءين معا فالتأثير في الأستثمار والخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق ، في حين يميل انخفاض الاثمان إلى كونه تحولا من الوردات إلى السلع المحلية للدولة التي تعاني من العجز ، اما في الدول التي تتمتع بالفائض في الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الوردات التي هي في واقع الامر صادرات الدولة التي تعاني من العجز . كذلك فإن خفض سعر الصرف يعيد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق على سياسه خفض الإنفاق، رغم انها تتقاوم

أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعليه هو تغيير أسعار الصرف ، اذ واقع ان الجانب الإنكماشى فى سياسه خفض الانفاق هو ما تعارضه الدول . وإلى جانب التعريفات الجمركية . نجد ان سياسه خفض الانفاق التي استخدمتها الدول ، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابه على النقد ودعم أثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات . ولكن سياسه تحول الإنفاق وحدها لا تحل مشكله . فإذا كان لدى دولة ما عجز ، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها . ف إن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من واردات السلع محلية ، ووضع خطوط تصاعديه على الاثمان المحليه . فاذا استمر ارتفاع الاثمان المحليه نتيجة لتحويل الإنفاق ، سيسوء مركز ميزان المدفوعات من جديد . والحصول على فرص أفضل للنجاح فى ازاله عجز فى ميزان المدفوعات فلا بد على الأقل ان يصاحب سياسه تحول الإنفاق خفض كافة الانفاق حتى يمكن إستصال الظواهر التضخمية.

وجدير بالذكر ان تدخل الدوله لعلاج اختلال فى ميزان المدفوعات ، ولو انه يقصد به ان يكون مؤقتا فحسب الأ ان قد يكون تدخلا دائما ، وذلك لانه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها فى علاج الاختلال فضلا ان انه قد يخفى مصادره الأصلية ويسمح بإهمال اسبابه الحقيقية للعجز فى ميزان المدفوعات ، وعلى الأخص فى الاتجاه التضخمى للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان فى الداخل بالمقارنة مع الدول الأخرى .

ونشير اخيرا الي انه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة اسبابه ، وهذ هى الكيفية التي يتعين بها فهم ساسة التسوية بمعناها الحقيقي<sup>1</sup>.

ولا حاجة لنا هنا إلى تأكيد على الترابط والتداخل فى سياسات التسوية القومية فى الدول المختلفة . اذ فى محيط الاقتصادى الدولى هناك ارتباط بين عجز ميزان المدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر . وما لم تتم اهداف والاساليب فقد تصبح اعادة التوازن على مستوى الدولى امرا مستحيلا . فضلا عن ذلك فإن كل حاله تقبل حلول ذات آثار توسعية أو انكماشية على المبادلات الدوليه أو الإنتاج . وغنى عن البيان ان الأولى اكثر ملائمة للصالح العام . فى حين ان انزعة الحمائية تدفع الحكومات عادة إلى اتباع الحل الثانى . والمشكله الدوليه للتسوية ، هى أولا وقبل كل شئ محاوله للتنسيق بين المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الإختلال والأهداف والوسائل التي تعيد التوازن إلى سيرتها الأولى لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولى فى مجموعة.

### 3- التسلسل الهرمي لوسائل تسوية ميزان المدفوعات

اذا اخذنا بعين الاعتبار وسائل تسوية ميزان المدفوعات المختلفة يمكن لنا ان نتخيل سلسلة متتابعة من خطوط الدفاع ضد اختلال ميزان المدفوعات فعندما يحدث الاختلال تبدأ وسائل التسوية التلقائية فى

<sup>1</sup>-امين غوبال (2015) ، اثر تغييرات فى أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

العمل على تلاشيهِ و إزالته. وفي حاله تبدأ عمل ة الدولة التي تعاني عجزاً وتدهوراً في سوق الصرف الأجنبي . فاذا كانت السلطات تحافظ على ثبات سعر الصرف فإن هذا سوف يؤدي إلى الإعاقة الجزئية لسعر الصلافة كوسيله للتسوية . وبإعاقة سعر الصرف كوسيله للتسوية يأتي دور العمل وسائل التسوية الأخرى . حيث ان معظمها يسير عن طريق تأثيرات التدخل في سوق الصرف الأجنبي فاذا كانت السلطات تحافظ على ثبات سعر الصرف ، فإن هذا سوف يؤدي إلى الإعاقة التامة لسعر الصرف كوسيلة للتسوية . اما في ظل تعويم سعر الصرف والذي تسمح السلطات لسعر الصرف بالتغير الجزئي . فإن هذا سوف يؤدي إلى إعاقة الجزئية لسعر الصرف كوسيلة للتسوية . وبإعاقة سعر الصرف كوسيلة للتسوية يأتي دور عمل وسائل التسوية الأخرى . حيث ان معظمها يسير عن طريق تأثيرات التدخل في سعر الصرف الأجنبي على عرض النقود. وعلى الرغم من ذلك فإن السلطات لا تسمح كثيرا لسعر الصرف الثابت كوسيلة للتسوية بالعمل ايضا، فنادرا ما تميل اليه السلطات عند اضطراب الأحوال النقدية المحليه بسبب انحرافات ميزان المدفوعات. ولذلك فإنها غالبا ما تعمل على التحرر من هذه التأثيرات. والتحرر الكامل من هذه التأثيرات يؤدي إلى تحديد مستوي الأسعار ومعدل الفائدة والرصيد النقدي كوسيلة للتسوية وهنا يترك المجال للدخل في مفهوم الكينزي فقط للعمل كوسيلة للتسوية. وكما رأينا فإنه سوف لا يحدث تسوية كاملة. وهنا يثور تساؤل عما اذا كان أي تأثير دائم يمكن الحصول عليه من عامل الدخل كوسيلة للتسوية اذا كان لا يسمح بتغيير الرصيد النقدي ، فالدخل لا يمكن ان يرتفع إلى حد بعيد اذا لم يزد عرض النقود زيادة كافية لتعزيز مستوى الدخل القومي. وبإعاقة وسائل التسوية الذاتية بواسطة السلطات يمكن لفائض أو عجز ميزان المدفوعات ان يستمر. وفي اخر الأمر تجد الدولة التي تعاني من العجز ان احتياطاتها الدوله سوف تأخذ في التناقص. فاذا تناقصت فإن السلطات يمكنها تثبيت سعر عملتها لمدة اطول في سعر الصرف الأجنبي. وعليه فإن سعر الصرف كوسيلة للتسوية يبدأ في العمل . وتبدأ الدول عند هذه النقطة الاخذ في اعتبارها وسائل التسوية المعتمدها المذكورة آنفاً.

فاذا كانت الدوله محققة فائض ليس هناك اي خطر من تناقص احتياطاتها الدوليه . ومع ذلك فإنها تتدخل في سوق الصرف الأجنبي بهدف الاحتفاظ بسعر عملتها منخفضاً. وهذا يتطلب شراءها للعملة الاجنبية مما يؤدي الي زيادة احتياطاتها الدوليه . وبالرغم من ذلك فإن قيام الدوله بطرح كميات كبيرة من عملتها للتداول يمكن ان يحدث موج ة تضخمية عالية . فاذا لم تستطع التحرر من التأثيرات التضخمية للإغراق النقدي في الاقتصاد والتي تحدث من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي ، فقد تجد الدول نفسها مضطرة للجوء الي بعض سياسات التسوية المعتمده. فعلى سبيل المثال وجدت كل من ألمانيا وسويسرا أن فوائض موازين مدفوعاتها خلال السبعينات كانت تضخمية ، الامر الذي أدى إلى فرضها لأجراءات الحد من تدفق رأس المال إلى بلديه م. فعدم الرغبة في ترك أسعار الصرف تتقلب بحرية ، وعدم الرغبة في ترك وسائل التسوية التلقائية بأن تعمل خاصة مستويات الاسعار أديا إلى لجوء هذه الدول إلى سياسة معتمده كمحاولة لتعويض تدفق رأس المال .

## المبحث الأول

### التطور التاريخي لميزان المدفوعات في السودان

جدول (3-1-1) فترة ميزان المدفوعات من عام 1980-1989م

البند	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
1-الحساب الجاري	- 227.2	- 397.0	- 210.1	- 257.2	- 80.2	298.5	- 53.7	- 571.9	- 1400.3	- 147.5
الصادرات	347.3	439.3	383.1	668.5	- 80.2	1023.7	816.9	752.2	1921.5	
الواردات	- 709.8	- 1000.6	- 776.0	- 1000.6	674.7	- 1822.1	- 1709.1	- 2296.2	- 4587.2	- 6310.3
أ-الميزان التجاري	-362.5	-561.3	-392.9	-0.336	1052.4	-798.4	-892.2	-1540.4	-2665.4	-1818.2
ب-حساب الخدمات	135.3	165.3	-182.8	78.9	-377.7	1096.9	838.5	968.5	1265.4	2347.7
(I)متحصلات	334.9	490.5	684.8	817.5	297.5	2118.7	1468.5	1657.6	2372.3	3004.0
(II)مدفوعات	-199.6	-325.2	-502.0	-738.6	866.9	-1021.8	-630.0	-689.1	-1106.9	-1475.3
2-حساب رأس المال	136.8	59.0	135.7	92.6	-569.4	137.5	121.7	-137.3	1060.2	1573.4
العجز-) أو الفائض في الحساب الجاري	-63.4	-337.0	-74.4	-164.6	155.3	360.0	68.0	-709.2	-340.1	162.2
3-الأخطاء والمحزوفات	-0.5	0.1	-0.5	-9.2	75.2	-1.1	-7.9	7.8	29.3	-11.7
5-التحركات النقدية	63.9	336.9	74.9	173.8	-72.5	-434.9	-60.1	701.4	310.8	-90.5

تقارير بنك السودان للأعوام من عام 1980 إلى 1989م

بدأ في عقد الثمانينات بعجز كبير في ميزان المدفوعات بلغ 63.9 مليون جنيه نتيجة للعجز الكبير في الميزان التجاري في ذلك العام ولم يسعفه الفائض الكبير في حساب الخدمات وحساب رأس المال الذي حدث، لان الصرف على الواردات كان كبيراً مقارنة مع عائدات الصادرات من العملات الصعبة.

أما العجز في ميزان المدفوعات 1981م فقد بلغ رقماً لم يبلغه من قبل خلال سنوات عقد الثمانينات إلا في عام 1987 إذا أخذنا تخفيض قيمة الجنيه في عام 1985م في الاعتبار، فقد بلغ العجز 336.9 مليون وكان السبب الأساسي للزيادة الكبيره في الصرف على الواردات الذي بلغ 1000.6 مقارنة مع إيرادات الصادر الذي لم يحقق أكثر من مبلغ 439.3 مليون جنيه فقط. مع أن الميزان التجاري شهد تدهوراً وعجزاً كبيراً في سنوات عقد الثمانينات جميعها ، إلا أن سنوات 1985، 1986، 1989، 1984، هي وحدها التي شهدت عجزاً في ميزان المدفوعات وكان ذلك بصفة أساسية نتيجة للفوائض الكبيرة على حساب الخدمات الذي تحققت خلال عقد الثمانينات .

تخفيض قيمة الجنيه في عام 1982م وفي عام 1985م ، كان له أثر كبير في التدهور الذي حدث في ميزان المدفوعات لأن تخفيض قيمة العملة يعني ان صادراتنا ستحقق عوائد أقل نسبياً وأن وارداتنا ستكلفنا مبالغ أكثر مما ينبغي أن يدفعه قبل تخفيض قيمة الجنيه السوداني .

### جدول (3-1-2) ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 إلى 1999م

البند	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
1-الحساب الجاري	-389.9	-488.2	-365.9	-456.7	-546.7	-576.2	872.8	-827.27	-957.41	-431.41
الصادرات	333.7	305.0	319.3	417.3	535.6	555.7	620.3	-594.20	-595.70	780.10
الواردات	-980.4	-890.3	-820.9	-944.9	-1059.6	-1184.8	-1504.5	1421.90	1732.0	-1256.20
(أ)الميزان التجاري	-6467	-535.3	-501.6	-527.6	-559.9	629.1	-884.2	-827.70	-1136.50	-476.10
(ب)حساب الخدمات	256.8	97.1	135.7	70.9	13.2	52.9	11.2	0.34	179.09	44.69
(I)متحصلات	456.7	201.4	388.6	155.0	199.3	479.7	292.9	487.98	761.43	836.78
(II)مدفوعات	199.9	-104.3	-252.9	-84.1	-186.1	-426.8	-281.7	-487.55	-582.34	-792.09
2-حساب رأس المال	303.2	735.6	334.6	186.6	210.0	340.6	90.1	192.68	288.36	414.81
3-العجز(-)أو الفائض في حساب رأس المال (2+1)	-86.7	247.4	-31.3	-270.1	-336.7	-235.6	-782.7	45.13	-54.14	-21.32
4-الأخطاء والمحزوفات	10.6	-348.7	-26.8	232.4	354.6	228.5	719.0	18.59	12.99	47.38
5-التحركات النقدية	76.1	-101.3	58.1	37.7	-17.9	7.1	63.9	-63.72	-67.13	-68.70

المصدر : تقارير بنك السودان للأعوام 1990-1990م

نلاحظ من خلال الجدول الآتي :

خلال فترة 1990-1999م جاءت قيم المدفوعات بالدولار فظهرت قيم مفردات الجدول أقل تضخماً لمحافظة الدولار الأمريكي على قيمته مقارنة بالجنيه السوداني لم تتمكن من تصحيح وضع ميزان المدفوعات، وفك الضغوط المستمرة عليه، ولكن دخول البترول ضمن سلع الصادرات سوف يدعم ميزان المدفوعات.

جدول (3-1-3) ميزان المدفوعات من عام 2000 إلى 2009م

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أ/ الحساب الجاري	540.2	1284.9	962.7	938.6	818.2	2769.1	4722.1	3268.1	3476.0	4926.6
الصادرات	1.806.7	1698.7	1949.1	2542.2	3777.8	4824.3	5656.6	8879.2	11670	82567.1
بتترول	1350.8	1376.7	1510.8	20477.7	3100.5	4187.4	5087.2	8418.5	11094.1	7236.8
الذهب	-	-	-	-	-	-	-	-	1121.1	403.4
أخرى	455.9	322.0	438.3	494.5	677.3	636.9	569.4	460.7	464.3	616.9
الواردات	1366.4	2024.8	2151.8	2539.1	3586.2	5946.0	4104.7	7722.4	8229.4	8528.0
مشتريات الحكومة	155.6	118.8	142.4	292.5	343.1	646.7	1142.8	1372.8	1062.3	196.8
مشتريات القطاع الخاص	1210.8	1906.0	2010.5	2243.6	3243.1	5299.3	5961.9	6849.6	7167.1	8331.2
الميزان التجاري	440.3	326.1	203.7	6.1	191.6	1121.7	1448.2	156.8	3441.1	270.9
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	980.5	958.8	759.0	944.7	1009.8	1647.4	3274.0	980.5	6917.1	4655.7
متحصلات	722.3	859.3	1196.8	1281.7	1698.8	2082.5	2559.5	722.3	4797.7	3538.6
مدفوعات	1702.8	1818.1	1955.8	2226.3	2708.6	3729.9	5833.5	1702.8	11714.8	8194.2
ب الحساب المالي والرأسمالي	299.7	490.5	842.0	1389.8	1353.9	2427.2	4611.0	4268.0	2659.5	4747.3
حساب رأس المال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	177.5	235.9
الحساب المالي	299.7	490.5	842.0	1389.8	135.9	2427.2	4611.0	2268.0	2452.0	4511.3
استثمار مباشر (صافي)	392.2	574.0	713.2	1349.2	1511.1	2304.6	3534.1	2425.7	1653.1	1726.3
حافظ استثمار (صافي)	-	0.7	14.8	35.3	19.9	11.1	35.3	30.4	41.8	19.5
استثمارات أخرى (صافي)	92.5	84.3	114.0	5.3	177.1	111.5	112.2	1811.8	757.1	2765.5
أ/ القروض الرسمية	119.4	83.3	43.0	100.3	6.0	10.4	100.2	909.8	56.2	498.3
ب. المسحوبات	16.5	21.8	44.8	84.9	213.2	222.4	276.7	7771.0	436.9	764.7
السدادات	135.9	105.2	87.8	185.2	219.2	212.0	176.5	138.7	493.1	266.5
ب/ تسهيلات تجارية (صافي)	72.8	21.1	222.4	5.3	58.1	676.7	724.9	776.8	1011.8	131.1
ج/ صافي الأصول الأجنبية	18.4	41.7	127.5	4.9	29.0	173.9	36.4	71.5	153.4	416.9

										للمصاريف التجارية
91.3	244.6	53.8	174.3	359.7	10.2	0.2	-	40.5	26.6	ه/ صافي الأصول الخارجية للسلطة النقدية (غير الإحتياطية)
1831.5	462.6	-	156.5	42.9	73.9	105.4	62.1	-	-	و/صافي أصول الحكومة العامة
21.0	172.8	-	80.0	85.0	-	-	-	-	-	ز/صافي الأصول الأجنبية الأخرى
179.3	846.5	998.9	111.9	112.9	113.919 4.5	114.9	115.9	20.8	1.0	العجز أو الفائض في حساب رأس المال والحساب الجاري
356.4	876.6	1281.9	97.9	872.5	730.2	28.6	420.7	794.5	240.5	الأخطاء والمحزوفات
555.7	21.1	282.1	208.6	530.5	(730.2)	422.6	300.0	127.6	108.0	الأصول الإحتياطية من العملات القابلة للتحويل
(502.0)	(21.1)	(282.1)	208.6	(530.5)		(422.6)	(300.0)	126.6	(108.0)	الميزان الكلي

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي خلال الأعوام من 2000 إلى 2009م

من خلال الجدول نلاحظ الآتي:

سجل الحساب الجاري عجزاً مستمراً خلال الأعوام السابقة وصل في عام 2001م حوالى 1216.79 مليون دولار ثم بدأ العجز في الانخفاض في عام 2002م و 2003م حيث بلغ 9730.56 مليون دولار و 522.35 مليون دولار على التوالي لذلك شهد الحساب الجاري والمالي تحسناً مستمراً حيث ارتفع من 534.47 مليون دولار في عام 2001م إلى 841.45 مليون دولار في عام 2002م.

في عام 2003م ، تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات حيث بلغ 422.56 مليون دولار و 730.18 مليون دولار في عام 2004 وذلك بصفة أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري.

في عام 2005 تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً قدرة 827.48 مليون دولار والذي نتج عن زيادة الحساب الرأسمالي والمالي من 1353.88 مليون دولار في عام 2004 إلى 2880.82 مليون دولار في عام 2005م .

تحول الموقف الكلى لميزان المدفوعات إلى عجز وقدره 208 مليون دولار في عام 2006م إلى 282.0 مليون دولار في عام 2007 نتيجة لانخفاض الحساب الرأسمالي والمالي من 4611.6 مليون دولار في عام 2006 إلى 2945.5 مليون دولار في عام 2007 بمعدل 36.1% .

تحول الموقف الكلى لميزان المدفوعات من فائض قدره 21.1 مليون دولار في 2008م إلى عجز بمبلغ 502.0 مليون دولار في عام 2009م ويعزى ذلك لتحول الميزان التجارى من فائض بمبلغ 344.1 مليون دولار في عام 2008م إلى عجز بمبلغ 694.3 مليون دولار في عام 2009م بمعدل إنخفاض 12% .

### جدول (3-1-4) ميزان المدفوعات عام 2010

البنود	2010
أ-الحساب الجارى	254.8
1-الميزان التجارى	2564.9
2-حساب الخدمات والدخل والتحويلات	(2310.1)
ب-الحساب الرأسمالى والمالى	610.2
العجز أو الفائض فى الحساب الجارى والرأسمالى (أ+ب)	865.0
ج-الأخطاء والمحزوفات	(919.2)
د-الأصول الإحتياطية من العملات القابلة للتحويل	54.2

المصدر : تقرير بنك السودان المركزي

انخفض العجز فى ميزان المدفوعات من 502.0 مليون دولار فى عام 2009م إلى 54.2 مليون دولار فى عام 2010م وذلك للتحويل الكبير فى الحساب الجارى من عجز بمبلغ 2177.4 مليون دولار فى عام 2009م إلى فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار فى عام 2010م بمعدل 111.7% .

جدول (3-1-5) ميزان المدفوعات فى عام 2011

البند	2011
أ-الحساب الجارى	86.0
العمليات المنظوره	
1-الصادرات	9598.6
بترول	7304.4
الذهب	1441.7
أخرى	852.5
2الواردات	8127.7
واردات الحكومة	80.9
واردات القطاع الخاص	8046.8
الميزان التجارى	1470.9
العمليات غير المنظورة	
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	1384.9
متحصلات	2911.0
مدفوعات	4295.9
ب-التحركات فى الحساب الرأسمالى والمالى	1882.8
حساب رأس المال	0.0
الحساب المالى	1882.8
استثمار مباشر (صافى)	2313.7
حافظ استثمار (صافى)	26.1
استثمارات اخرى (صافى)	404.8
القروض الرسمية	142.4
السحوبات	605.5
السدادات	463.1
سداد اصل الدين	176.4
متأخرات أصل الدين	286.7
2- تسهيلات تجارية صافى	303.9

475.3	3 صافى الأصول الحكومة العامة
180.0	4- صافى الأصول الاجنبية للمصارف التجارية
555.8	5- الإلتزامات الخارجية للبنك المركزى
1968.8	العجز واللفائض فى الحساب الجارى والرأسمالى
2804.2	الأخطاء والمحزوفات
835.4	الأصول الأحتياطية من العملات القابلة للتحويل
(835.4)	الميزان الكى

المصدر : تقارير بنك السودان

يشير الموقف الكلى لميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز من 54.2 مليون دولار فى 2010م إلى 835.4 مليون دولار فى عام 2011م على الرغم من تحسن فائض مالى ورأسمالى من 661.1 مليون دولار فى 2010م إلى 1882.8 مليون دولار فى عام 2011م بمعدل 184% .  
ويعزى ارتفاع العجز فى الميزان الكلى إلى تراجع الفائض فى الحساب الجارى من 157.2 مليون دولار فى عام 2010م الى 86 مليون دولار فى عام 2011م .

#### جدول (3-1-6) ميزان المدفوعات فى عام 2012

البند	2012
أالحساب الجارى	653.3
العمليات المنظورة	
(1) الصادرات	3376.7
بترول	256.6
الذهب	2158.0
أخرى	953.6
(2) الواردات	8338.0
واردات الحكومة	645.7
واردات القطاع الخاص	7692.3
الميزان التجارى	4970.4
العمليات غير المنظوره	

1593.0	حساب الخدمات والدخل والتحويلات
1936.2	متحصلات
3529.1	مدفوعات
4252.2	ب- التحركات فى الحساب الرأسمالى والمالى
320.4	حساب رأس المال
3932.4	حساب المالى
2465.4	استثمار مباشر (صافى )
1.0	استثمار حافطة (صافى )
1465.9	استثمار اخرى (صافى)
1.5	1. القروض الرسمية
387.4	السحوبات
388.9	السداد
1557.8	تسهيلات تجارية (صافى )
556.2	صافنا اصول الحكومة العامة
60.9	صافى الأصول الأجنبية للمصارف التجارية
489.6	صافى الأصول الأجنبية للسلطة النقدية
96.0	صافى الأصول الاجنبية الأخرى
2310.6	العجز أو الفائض فى الحساب الرأسمالى أو المالى
2310.2	الأخطاء والمحزوفات
0.4	الأصول الاحتياطية من العملات القابلة للتحويل
(0.4)	الميزان الكلى

المصدر بنك السودان المركزي

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 644.5 مليون دولار فى عام 2011م الى 0.4 مليون دولار فى عام 2012م بمعدل 99.9%. ويعزى ذلك الى تحسن موقف حساب الرأسمالى

والمالى من فائض بملغ 948.5 مليون دولار فى عام 2011م إلى فائض بملغ 4252.7 مليون دولار  
فى عام 2012م بمعدل 348.4% .

### جدول (3-1-7) ميزان المدفوعات لعام 2013

البند	2013	التغير	معدل التغير
أ الحساب الجارى	4481.3	1760.5	28.2
العمليات المنظوره			
(1) الصادرات	7086.2	3019.7	74.3
بترول	7013.0	3058.0	320.2
ذهب	1048.4	1109.6	51.4
أخرى	2024.8	1071.3	112.4
(2) الواردات	8727.9	602.2	7.5
واردات الحكوميه	851.8	253.5	42.5
واردات القطاع الخاص	7876.1	351.7	4.5
الميزان التجارى	1641.7	2414.5	59.9
العمليات غير المنظوره			
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	2839.7	645.1	29.9
متحصلات	3419.4	520.4	31.6
مدفوعات	6259.4	14474.4	30.8
ب- التحركات فى الحساب الرأسمالى والمالى	4029.4	261.0	6.9
حساب رأس المال	408.2	87.8	27.4
الحساب المالى	3621.2	173.3	5.0
استثمار مباشر (صافى)	2179.1	133.8	5.8
استثمار حافظه (صافى)	3.7	4.6	511.1
استثمارات اخرى (صافى)	1445.7	311.6	27.5
القروض الرسميه	199.6	182.6	1074.1
السحوبات	544.2	42.7	11.0
السدادات	544.2	139.8	34.6

772.5	563.9	490.9	2-تسهيلات تجارية صافية
3.0	48.4	1580.4	3-صافي اصول حكومة عامة
484.2	305.5	242.4	صافي الاصول الأجنبية للمصارف التجارية
157.3	774.7	282.3	صافي الاصول الأجنبية للسلطة النقدية
574.9	26.3	31.1	صافي الاصول الاجنبية الأخرى
82.0	2063.2	452.0	العجز أو الفائض في الحساب المالي والرأسمالي
82.3	.2015.0	434.4	الأخطاء والمحزوفات
27.0	(6.5)	17.6	الأصول الاحتياطية من العملات القابلة للتحويل
(27.0)	6.5	(17.6)	الميزان الكلى

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

يشير الموقف الكلى لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 24.1 مليون دولار في عام 2012م إلى 17.6 مليون دولار في عام 2013م ويعزى ذلك إلى تحسين العجز في الحساب الجارى .

#### جدول (3-1-8) ميزان المدفوعات لعام 2014م

البند	2014	التغير	معدل التغير
الحساب الجارى	4848.8	548.9	10.2
العمليات المنظوره			
الصادرات	4350.2	439.5	9.2
البتروول	1254.1	462.4	26.9
البتروول الخام	1090.8	532.3	32.4
المشتقات البترووليه	163.3	60.9	59.5
الذهب	1271.3	222.9	21.3
أخرى	1824.8	200.0	9.9
2-الواردات	8105.9	622.0	7.1
واردات الحكومة	1190.4	338.6	39.8
واردات القطاع الخاص	6915.5	960.6	12.2
الميزان التجارى	3755.7	182.5	4.6

			العمليات غير المنظورة
25.1	366.4	1093.1	حساب الخدمات والدخل والتحويلات
1.8	63.2	3356.6	متحصلات
8.8	429.6	4449.7	مدفوعات
9.2	351.3	3467.8	ب-التحركات في الحساب الرأس مالى
32.1	100.7	212.8	حساب رأس المال
7.1	250.5	3255.1	الحساب المالى
24.3	410.5	1277.4	استثمار مباشر (صافى)
329.7	12.2	8.5	استثمار حافظة (صافى)
8.1	147.8	1969.2	استثمار اخرى صافى
988.1	505.9	454.7	القروض الرسمية
18.3	63.1	281.6	السحوبات
150.9	442.8	736.3	السدادات
1.1	30.0	263.2	تسهيلات تجارية (صافى)
13.4	190.3	1607.7	صافى الأصول الخارجية للحكومات العامة
114.9	266.2	34.6	صافى الاصول الاجنبية للمصارف التجارية
258.2	410.6	251.6	صافى الاصول الاجنبية للسلطة النقدية
2300.0	322.0	336.0	صافى الاصول الاجنبية الأخرى
12.5	197.6	1381.0	العجز أو الفائض في الحساب الجارى والراسمال
12.5	197.6	1356.9	الايخطاء والمحزوفات
14.2	(2.5)	15.1	التغير في الاصول الاحتياطي
(14.2)	2.5	(15.1)	الميزان الكلي

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول ان العجز في الحساب الجارى قد انخفض بنسبة 10.2% من 5397.7 مليون دولار في عام 2013 الى 4848.8 مليون دولار في عام 2014 ويعزى ذلك لانخفاض العجز في الميزان التجارى وحساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية بمعدل 4.6% و 25.1% على التوالي .

**جدول (3-1-9) ميزان المدفوعات لعام 2015م**

البند	2015	التغير	معدل التغير
أ- الحساب الجارى	5958.8	2387.9	68.2
العمليات المنظوره			
الصادرات	3169.0	1284.7	28.8
بترول	627.1	730.5	53.8
البترول الخام	574.0	620.3	51.9
المشتقات البترولية	53.1	1102.2	67.5
الذهب	725.7	545.6	42.9
أخرى	1816.2	8.6	0.5
2- الواردات	8367.6	261.7	3.2
واردات الحكومة	855.3	335.1	28.1
واردات القطاع الخاص	7512.3	596.8	8.6
الميزان التجارى	5198.6	1546.4	42.3
العمليات غير المنظوره			
متحصلات	760.2	866.9	812.5
مدفوعات	3240.7	314.3	8.8
ب- تحركات ف ي الحساب الراسمالى والمالى	4000.9	527.2	15.2
حساب راس المال	5981.8	3875.4	184.0
الحساب المالى	250.3	37.5	17.6
استثمار مباشر (صافى)	5731.5	3837.9	202.7
استثمار حافظه (صافى)	1736.7	485.4	38.8
استثمارات اخرى (صافى)	2.8	11.3	132.9
القروض الرسميه	3997.6	3363.8	350.7
السحوبات	65.5	372.8	134.9

55.5	165.5	463.8	السدادات
36.1	207.2	367.4	2-تسهيلات تجارية (صافى)
235.3	15.1	178.3	صافى الاصول الخارجية للحكومة العامة
698.3	863.6	1230.6	صافى الاصول الاجنبية للمصارف التجارية
474.5	241.6	270.0	صافى الاجنبية للسلطة النقدية
50.0	1831.7	117.0	صافى الاصول الاجنبية الأخرى
101.6	39.0	23	العجز أو الفائض فى الحساب الجارى والمالى
98.9	1462.1	15.4	الايخطاء والمحزوفات
	(41.7)	38.4	التغير فى الاصول الاحتياطية
	41.7	(38.4)	الميزان الكلى

المصدر: تقارير بنك السودان المركزى .

تحول الموقف الكلى لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار في عام 2014م الى فائض بمبلغ 38.4 مليون دولار فى عام 2015م.

### جدول (3-1-10) ميزان المدفوعات لعام 2016م

البند	2016	التغير	معدل التغير %
أ-الحساب الجارى	4127.4	1333.3	24.4
العمليات المنظوره			
الصادرات	3093.6	75.4	2.4
بتروى	335.7	291.5	46.5
بتروى خام	271.1	302.8	52.8
مشتقات البتروى	64.6	11.3	21.2
الذهب	1043.8	318.1	43.8
الثروه الحيوانية	762.9	145.7	16.0
السلع الزراعية	750.4	1.9	0.3
اخرى	200.8	41.8	16.3

12.5	1043.4	7324.6	الواردات
31.2	268.3	592.7	واردات الحكومة
10.3	775.1	6731.9	واردات قطاع الخاص
18.6	968.0	4231.0	الميزان التجارى
			العمليات غير المنظوره
139.6	365.3	103.6	حساب الخدمات والدخل والتحويلات
6.7	206.6	2856.8	متحصلات
17.2	571.6	2756.2	مدفوعات
34.6	1857.9	3517.8	ب-التحركات في الحساب المالى والرأس مالى
41.0	102.6	147.7	حساب رأس المال
34.2	1755.3	3370.1	الحساب المالى
38.5	664.6	1063.8	استثمار مباشر (صافى)
85.7	2.4	0.4	استثمارحافظه (صافى)
32.2	1093.1	2306.7	استثمارات اخرى (صافى)
27.6	1.6	7.4	القروض الرسمية
53.3	229.6	201.2	السحوبات
54.4	231.2	193.6	السدادات
26.2	135.2	380.6	تسهيلات تجارية صافى
75.5	366.1	851.1	صافى الاصول الخارجية للحكومة المركزية
6.9	14.2	192.8	صافى الاصول الاجنبية للمصارف التجارية
57.1	1181.4	886.8	صافى الاصول الاجنبية للسلطة النقدية
110.2	130.0	12.0	صافى الاصول الاجنبية الأخرى
617.2	524.6	609.6	العجز أو الفائض فى

			الحساب الجارى والراسمالى
378.8	467.5	290.9	الايخطاء والمحزوفات
(148.7)	57.1	18.7	التغير فى الاصول
(148.7)	(57.1)	(18.7)	الميزان الكلى

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

تحول الموقف الكلى لميزان المدفوعات من فائض قدره 38.4 مليون دولار فى عام 2015م الى عجز بمبلغ 18.7 مليون دولار فى عام 2016م.

### جدول (3-1-11) ميزان المدفوعات لعام 2017

البند	2017	التغير	معدل التغير
الحساب الجارى	5101.9	875.8	20.7
العمليات المنظوره			
1-الصادرات	4061.0	967.3	31.3
بترول	417.2	81.5	24.3
بترول خام	321.5	50.5	18.6
مشتقات بترولييه	95.7	31.0	48.0
الذهب	1519.7	475.8	45.6
الثروه الحيوانية	919.9	156.9	20.6
السلع الزراعيه	1042.7	292.3	39.0
اخرى	2124.1	410.0	23.9
2-الواردات	8246.7	755.6	10.1
واردات الحكومه	785.7	179.5	29.6
واردات القطاع الخاص	7461.0	576.2	8.4
الميزان التجارى	4185.7	211.7	4.8
العمليات غير المنظوره			
حسابات الخدمات والدخل والتحويلات	919.2	1087.5	634.9
متحصلات	2807.5	52.2	1.8

38.5	1035.3	3723.8	مدفوعات
1.3	74.0	3583.4	تحركات فى الحساب رأس المالى والمالى
53.9	79.6	227.3	حساب ارسمال
1.0	32.5	3356.1	الحساب المالى
0.1	1.5	1065.3	استثمار المباشر ( صافى )
5001.8	21.4	21.8	استثمار حافظه (صافى)
170.5	12.6	2312.6	استثمارات اخرى (صافى )
1744.8	170.0	160.2	1- القروض الرسمية
40.7	81.9	119.2	السحوبات
46.0	88.0	279.5	السدادات
29.4	115.8	510.2	تسهيلات تجارية (صافى)
69.1	589.9	1443.5	صافى الأصول الخارجية للحكومة المركزية
169.8	327.3	134.5	صافي الاصول الاجنبية للمصارف التجارية
245.2	472.9	665.7	صافي الاصول الاجنبية للسلطة النقدية
0.0	0.0	12.0	صافى الاصول الاجنبية الأخرى
120.1	828.7	1518.6	العجز أو الفائض في الحساب الجارى والراسمالى
124.4	834.7	1505.8	الاحطاء والمحزوفات
31.7	(5.9)	12.8	التغير في الاصول الاحتياطية
(31.7)	5.9	(12.8)	الميزان الكلي

المصدر تقارير بنك السودان

تحسن الموقف الكلى لميزان المدفوعات من عجز قدره 18.7 مليون دولار في عام 2016م الى عجز بمبلغ 12.8 مليون دولار فى عام 2017م .

## المبحث الثاني

### أثر التضخم والناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات

#### 3-2-1 التضخم

ماهية التضخم:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما . ويحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} \times 100$$

ويبدو أن العودة إلى التعريف السابق توحى بوجود ركنين أساسيين للظاهرة وهما :

أن التضخم يقاس بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار General Price Level ويعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما .

وفي العادة يتم إعداد ما يسمى بالرقم القياسي الموحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما . وذلك إما وفقاً لأسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين .

التضخم هو ارتفاع ملموس ومستمر sustained في المستوى العام للأسعار والمقصود هنا أمران الأول أن يكون ارتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع والثاني أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتداً على فترة من الزمن .

#### تصنيف التضخم: Classification of inflation :

وفقاً للمعيار الأثر الملموس للتضخم يمكن للتفرقة بين التضخم المعتدل أو المتوسط Moderate Inflation ويدعى أحياناً بالتضخم الزاحف creeping inflation والتضخم المتسارع Galloping Inflation وأخيراً ما يسمى بالتضخم الجامح Hyper Inflation ويتميز الأول (الزاحف أو المعتدل) بأنه التضخم بمعدل بسيط وبتزايد ببطء وهو عادة لا يصل إلى حاجز المنزلتين العشريتين أي لا يصل

الى 10% أما النوع الثاني فهو تزايد مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن 10%.

### أسباب وأنواع التضخم Types of Inflation

يصنف الاقتصاديون ثلاثة أسباب للتضخم في الأدبيات الاقتصادية أما النوع الأول أو السبب الأول فهو التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب Demand Pull Inflation أما الثاني فهو التضخم العائد للنفقة أو ما يعرف بتضخم دفع التكلفة Cost Push Inflation وهناك ما ينجم عن السببين السابقين سوياً ويسمى التضخم المشترك Mixed Inflation ثم هنالك أخيراً التضخم المستورد Import Inflation وفيما يلي نناقش كل سبب على حدة بالإضافة إلى الإشارة إلى الأسباب الأخرى للتضخم:

#### 1- تضخم سحب الطلب : Demand Pull Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع . ويقال هنا أن هناك نقود كثير تطارد سلعة قليلة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار . ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالإنكماشية.

#### 2- تضخم دفع التكلفة : Cost Push Inflation

يواجه المنتجون أحيانا تزييدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج ، فقد يجد المنتج أحيانا نفسه أمام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى الأجر للعمال لديه . أو قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ وفي جميع الحالات فإن ذلك سيتترك أثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها .

تضخم التكاليف الناتجة عن زيادة الأجور محليا فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار ، بحيث لا يتوقع الأجور الأبقدر الزيادة في الأسعار، أخذاً في الاعتبار أن تزايد الأجور أيضاً وفقاً لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته .

### 3- التضخم المشترك Mixed Inflation

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة (الكلفة) سويا ، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداوله ، بدون تغيير بحجم الإنتاج ، و أن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.

ولعلاج ذلك لابد من اتباع توليفه من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى الى زيادة الانتاجيه والانتاج في آن واحد .

### 4- التضخم المستورد Imported Inflation

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في اقتصادات الصغيره المفتوحه . ويعرف هذا النوع على انه الزيادة المستمره في أسعار السلع والخدمات النهائية المستورده من الخارج .

### الآثار المختلفة للتضخم: Effects of Inflation

هناك العديد من الآثار السلبية للتضخم ، ولكننا بشكل عام يمكن ان نلخص اهم تلك الآثار فيما يلي  
الأثر على عداله توزيع الدخل : Income Distribution Inequality

يحدث هذا الأثر اكثر من صدى في المجتمع . فمن ناحية يتأثر اصحاب الدخل الثابته من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الأنخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم الى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت اسعار منتجاتهم . فالذين ارتفعت اسعار سلعهم أكثر من غيرها سيتفيدون بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم إرتفاع عاديا أو معتدلا .

من ناحية أخرى سيستفيد المقترضون (المديونون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار ، ويتضرر المقترضون (الدائنون) كثيرا من ذلك .

### 2- الأثر على أسعار الفائدة :

لتفادي خساره الدائنين او المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم الى مؤسسات المالىه فإن آليه تحديد سعر الفائدة يجب ان تأخذ في إعتبارها معدل التضخم المتوقع منة عام الى آخر . الأمر الذي يعرني ضروره إضافه علاوة التضخم inflation premium الى عائد على أموال المقرضين ومن هنا يجرى التفريق بين سعر الفائدة الإسمى " nominal interest rate" والأخير هو معدل العائد الذى

يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الإعتبار توقعات معدل التضخم . ويحسب معدل الفائدة الحقيقي وفقاً لمعادله فيشر Irving fisher على النحو التالي :

$$R=i-f$$

حيث (r) هي معدل الفائدة الحقيقي و (i) هي معدا الفائدة الأسمى المعلن عنه ، و (f) هي معدل التضخم بإعطاء سعر الفائدة 10% مثلاً ، يعنى ان معدل العائد الحقيقي هو 4% فقط و (10% - 6%) بمعنى ان سعر الفائدة المعلن عنه المعروض - ينقسم الى (6%) مقابل اخطار التضخم المتوقع و (4%) عائد حقيقي على الأموال المقترضه .<sup>1</sup>

### قياس التضخم :

يتم الاعتماد على الارقام القياسية للأسعار ، فى قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، وبالتالي ، فى قياس معدل التضخم فى المجتمع . والرقم القياسي للأسعار ما هو إلا النسبة المئوية لسعر السلعة معين فى وقت معين نسبة الى السعر نفس السلعة فى وقت آخر ، ويتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار فى السنة المقارنه مقارنة بما كان عليه فى السنة الأساس ، وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير فى المستوى العام للأسعار ، وعادة

يكون الرقم القياسي للأسعار فى السنة الأساس مساوياً 100 .

فمثلاً اذا ارتفع سعر سلعة معينة من 100 وحده نقدية فى عام 2000 الى 170 وحده نقدية فى عام 2005 وبالتالي فإن :

$$\text{الرقم القياسي للأسعار فى عام 2005} = \frac{\text{سعر السلعة المقارنة (2005)} \times 100}{\text{سعر السلعة فى سنة الأساس (2005)}}$$

علاج التضخم :

يتم علاج التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تحد من زيادة الطلب الكلى ، وكذلك سياسات تهدف الى زيادة العرض الكلى من السلع والخدمات . ولذا ، تقسم سياسات علاج التضخم الى نوعين إحدهما خاصة بجانب الطلب والأخرى خاصة بجانب العرض .

1-سياسة الطلب : تهدف هذه السياسات الى الحد من الزيادة فى الطلب الكلى على السلع والخدمات . وسوف نعرض الأدوات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية فى هذا الشأن .

<sup>1</sup>- خالد واصف الوزنى واخرون، 2001، مبادئ الأقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، ص 246- 262 .

تتمثل ادوات السياسة النقدية الإنكماشية فيما يلي :

قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني ، واحد أو كل هذه الوسائل تحد من قدرة البنوك على منح الأئتمان ومن زيادة عرض النقود بالمجتمع ، مما يحد بالزيادة في الطلب الكلي .

رفع اسعار الفائدة على الودائع : مما يشجع على زيادة الادخار ويحد من الاستهلاك ، وبالتالي الي من الطلب الكلي .

تغطية عجز الموازنة من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الأصدار النقدي .

ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي .

2-تتمثل أدوات السياسه المالية الإنكماشية فيما يلي :

ترشيد الأنفاق العام ، فضلا عن تخفيض الأنفاق الحكومي قدر الامكان .

استحداث ضرائب جديده أكثر فاعليه ، ورفع معدلات الضرائب الحالية ، مما يحد من القوة الشرائية المتزايدة لدى الأفراد وبدوره من الزيادة في الطلب الكلي.

استخدام اسلوب الضرائب التصاعدية التي تعمل على إمتصاص لشرائح المرتفعة من الدخول وذلك من خلال:

1- ربط زيادة في الأجور والمرتبات بما يتماشى مع الزيادة في الإنتاجية.

2- الأهتمام بمشروعات قطاعات السلعية التي تسهم في زيادة العرض المباشر من السلع ، وخاصة في الأنشطة التي تنتج السلع الضرورية التي يزداد الطلب عليها بمعدلات كبيرة مثل المعدات الزراعية .

استغلال الطاقات العاطله في المشروعات .

أن هذا يسهم بصورة كبير هفي زيادة الإنتاج والعرض الكلي ولا يترتب عليه زيادة كبيرة في الأنفاق أو الطلب الكلي

4- تشجيع الأستثمارات الخاصه والأجنبية وتهيئة المناخ الملائم لها نظرا لما يترتب عليها زيادة الإنتاج و العرض الكلي من السلع والخدمات في السوق المحلي .

العمل على تنويع هيكل الإنتاج والصادرات ، لما يترتب عليها من تقليل التقلبات وزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقلبات الخارجية وهذا يحد من التضخم المستورد .<sup>1</sup>

### 3-2-2 الناتج المحلي الإجمالي

ماهية الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic product"

سنرمز الى الناتج المحلي الإجمالي بالرمز ( GDP ) ويعرف على انه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

لنتعرض الآن الى محتويات التعريف : فكيف يمكن ان نجمع منتجات الاقتصاد من بندوره ويرتقال واسمنت و مواد غذائية وخدمات بنكية وتأمين مع بعضها البعض ؟ فى حقيقة الناتج المحلي الإجمالي يجمع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع .

هنالك طريقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي، الأولى عن طريق الإنفاق Expenditure Approach والأخرى عن طريق الدخل "Income Approach"

#### 1- طريقة الإنفاق Expenditure Approach

وفقا لهذا المنهج تحسب النفقات على اساس مستخدميها النهائي سواء كان ذلك استهلاكاً خاصاً من قبل الأفراد ، أو عاماً من قبل الحكومات ، أو انفاقاً استثمارياً من قبل القطاع التجارى أو صافى انفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات. لو رمزنا للأستهلاك الخاص بالرمز ( C ) والأستثمار بالرمز (i) . والإنفاق الحكومى بالرمز ( g ) وصافى الصادرات ( الصادرات ناقصا الواردات ) بالرمز ( NX ) وقمنا بإضافة هذه المكونات لحصلنا على مايسمى بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما يلي :

$$GDP = C+I+G+NX$$

<sup>1</sup>- على عبدالوهاب النجا (2014)، اقتصاديات النقود والبنوك ولأسواق المالية، مكتبة الوفاء، الاسكندرية ص 374-379.

الجدول (3-2-1) يبين الناتج المحلي الإجمالي الأردني لعام 1994م

مليون دينار	
3063.4	الإنفاق الأستهلكي الخاص C
921.5	الأنفاق الأستهلكي الحكومي G
1191.1	الأستثمار I
2085.8	الصادرات من السلع والخدمات X
-3071.2	المستوردات من السلع والخدمات M
4190.6	الناتج المحلي الجمالي GDP

2- طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي الإجمالي Income Approach to GDP

من الضروري ان ندرك من الذي يمثل التدفق الدوري ، التي أشرنا اليه سابقا ان مجموع عوائد عناصر الإنتاج يساوي مجموع النفقات . بمعنى ان طريقة النفقات لحساب الناتج المحلي الإجمالي يفترض ان تأتي بنفس إجابة طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي .

وتعتبر طريقة الأجور عن مجموع ريع وعوائد عناصر الإنتاج ، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارته عن ما يلي :

أ- الأجور WAGE: وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات الى القوة العاملة .

ب- ريع الأرض RENT" وه ي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة لتأجير الممتلكات أو استغلالها .

ج- الفوائد INTEREST وه ي التدفقات النقدية من القطاع التجاري من القطاع البنكي والإقراض ي وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد Net Interest وه ي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري عن دفع ما عليه من فوائد القروض.

د- دخول المالكين من غير مساهمات في الشركات "Unincorporated Income"

هـ- عوائد المساهمين من إستثماراتهم في الشركات Corporated Profits

و- إهلاك رأس المال "Depreciation" نحن نعلم ان حياة الآلات والمعدات تستمر لفترة من الزمن عدا سنة الشراء ، وهذا ما يسمى بالعمر الافتراضي للآلة ، وبالتالي تقوم المؤسسات بإقتطاع مبلغ الأهلاك من ارباحها لغايات الإحلال والتجديد ، بيد ان هذا المبلغ هو دخل متحقق خلال العام ولا بد من

إدراج هـ ضمن تدفقات الدخل، ومن هنا يدخل إهلاك رأس المال ضمن الدخل للوصول الى الناتج المحلي.

ز. الضرائب التجارية غير المباشرة “ Indirect Business Tax”

وتعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج ومثال ذلك ضريبة المبيعات . ورسوم الرخص والتصاريح ، ضرائب الملكية التجارية والجمارك ، وجميعها دخول للحكومة .

ق- ارباح الشركات: وتشمل ارباح الشركات قبل الخصم ضرائب الدخل التي تدفع للحكومة ، أو الأرباح المتبقية في الشركة لأغراض التوسع أو ما يسمى الأرباح المحتجزة Retained Earnings

**إجمالي الناتج المحلي (GDP) وإجمالي الناتج القومي (GNP):**

سبق أن ذكرنا أن إجمالي الناتج المحلي (GDP) ما هو إلا مجموع القيم النقدية أو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني خلال فترة معينة . بيد أن المعروف أن بعض عناصر الإنتاج تكون غير مملوكة للدولة المعنية . فالمعروف ان هناك من عناصر الإنتاج ( عمل ، رأس المال ) ما هو ملك للدول الأخرى . فالعماله المصرية في الأردن هي عنصر انتاج ولكن مملوكة لمصر وليس لأردن .

إذن فهناك عوائد لعناصر الإنتاج تتدفق خارج الدولة و أخرى تتدفق في الداخل من العالم الخارج ي . ويسمى الفرق بين هذين التدفقين بصاف ي دخل عناصر الإنتاج في الخارج Net Factor For Abroad”

فإذا اضفنا رقم صافي الدخل عناصر الإنتاج في الخارج ، الذي قد يكون سالبا أو موجبا ، الى الناتج المحلي الإجمالي فسنحصل على ما يسمى الناتج القومي الجمالي GNP .

الناتج القومي الجمالي = الناتج المحلي الجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج

**محددات حساب الناتج المحلي :**

لعله من المفيد هنا أن نبرز بعض عيوب حسابات الناتج المحلي ي أو الجوانب التي تهملها مثل هذه الحسابات بيد أنه من المفيد الإشارة بداية الى أن الناتج المحلي ي الإجمالي ليس معيارا لرفاهية وغنى الشعب معين ، ومن هنا تنشأ عيوب قياس الناتج المحلي ي الأجمالي وذلك للأسباب التالية والتي سبق إيضاح بعضها :

1- أن بعض النشاطات الاقتصادية التي لم تتم داخل السوق لا يمكن حسابها ضمن حسابات الناتج المحلي فعلى سبيل المثال ربات البيوت اللواتي يساهمن فى تربية ابنائهن وتنشئت هن للمساهمة فى بنا مجتمع عصري ، لا تعد نشاطهن ضمن حسابات الناتج المحلي ، وذلك لعدم تقاضهن أجور شهرية بينما لو استخدمت مربيه أو خادمة . فإن أجر المربية أو الخادمة سيدخل ضمن حسابات الناتج المحلي . والحال ينطبق على كثير من النشاطات التي يقوم بها الانسان لوحده دون اللجوء الى السوق كتصليح سيارتك بنفسك ، وعمل صيانة لمنزلك دون اللجوء الى اصحاب المهن والحرفيين . وكذلك عمليات المضايقة فى التجارة كأن يتم إصلاح سيارة من قبل ميكانيك ي مقابل قيام صاحب السيارة السمكرى بإصلاح انابيب المياه للأول ، مما يعني عدم انتقال نقود وعدم وجود عمليات دفترية رسمية بين الإثنين.

2- حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أوقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث ، فمثلا اذا حدثت هذه ارضية أو كارثة طبيعية بدولة ما ، فإن تلك الدولة ستقوم بأعمال اعاده البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سيزداد ، وبالتالي فإن زيادة الناتج المحلي لا تعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الأمة وتحسن ازدياد مستوى استقلال المورد عن السابق.

3- ان حسابات الناتج المحلي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية من التلوث وتدهور الأحوال الصحية من جراء فضلات المصانع والمكنة ، لذلك فإن زيادة الناتج المحلي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للأفراد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع السابق خالد اوصف الوزنى ص 107-127.

## المبحث الثالث

### أثر سعر الصرف والدين الخارجي وانفصال الجنوب على ميزان المدفوعات

#### 3-3-1 مفهوم وتطور سعر الصرف :

##### مفهوم سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه قيمة وحده واحده من عملة وطنية مقابل وحدات من العملة الاجنبية أو أنه قيمة وحده واحده من عملة أجنبية مقابل وحدات من العملة الوطنية .

مثلا يحدد سعر الصرف الدولار الأمريكي تجاه الجنيه الأسترليني أما بدولار واحد 0.45 جنيه أو بجنيه واحد مقابل 1.85 دولار<sup>1</sup>

ويعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية ( جنيه سوداني ) مثلا أن تدفع ثمنا لوحد واحد من العملة الأجنبية (دولار امريكى ) ، ومن زاوية أخرى يمكن النظر الى سعر الصرف بإعتباره عدد من الوحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحد واحد من العملات الوطنية<sup>2</sup>

كما عرف بأنه عدد الوحدات لعملة بلد ما التي يتبادل لوحد واحد من عمله بلد آخر.<sup>3</sup>

ويعتبر سعر الصرف أحد الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي لرسم وتنفيذ السياسات الماليه لتحقيق الأهداف الكليه فى الأقتصاد ولا توجد ضمان كافيه للسيطرة على سلوك هذا الأداء بسبب تقلبها وعدم استقرارها خاصة فى الدول الناميه .

#### أنواع سعر الصرف :

سعر الصرف له أنواع تتمثل فى الآتى :

##### 1- سعر الصرف الثابت :

وهو أن تحتفظ الدولة بسعر الصرف المحدد يقوم البنك المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية به ويكون البنك ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد .

<sup>1</sup> - هوشيام معروف، 2006، تحليل الأقتصاد الدولى ، الطبعة الأولى ، دار جرير ، عمان ص 281.  
<sup>2</sup> - سلمى عيسى، 2004، التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار النهضة الوطنية للنشر ، القاهرة ، ص 23.  
<sup>3</sup> - باهر محمد علثم واخرون، 1993، دراسات فى الأقتصاد ، جامعة القاهرة، القاهرة ، ص 30.

من عيوب نظام سعر الصرف الثابت أن الدولة تلجأ لأستنزاف إحتياجاتها من العملات الأجنبية أو تلجأ الى الأقتراض من الخارج لسد الفجوة ومعالجة الأختلال والعودة بسعر الصرف الى سعر محدد .

## 2- سعر الصرف المعدل :

قررت البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة فى عام 1960 أن تغيير أسعار الصرف عملتها ، فتم الدخول الى هذا النظام والذي بموجبه يمكن للبنوك المركزية أن تتدخل وتعديل سعر الصرف عملتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعى .

## 3- سعر الصرف العائم أو المرن :

فى هذا النظام يحدد سعر الصرف بوسطه العرض والطلب اذا إنخفض الطلب عن الدولار الأمريكي مثلا بسبب إرتفاع أسعار البضائع الأمريكية فإن ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار مقابل العملات الحرة .

من العيوب هذا النظام أن ضغوط المضاربة التي تنشأ فى ظل النظام السعر المرن تؤدي الى تغيرات متزايدة فى أسعار الصرف وقد يتخذ المضاربون الأتجار بالعملة الحرة كوسيلة للربح السريع والسهل إضافة الى ذلك فإن تذبذب سعر الصرف يؤثر سلبا على حركة الصادر والوارد ويعجز المصدرون والمستوردون عن تقييم حركة السوق لسلعهم فى المستقبل كما يؤثر سلبا على إنسياب رأس المال الأجنبي طويل الأجل لأن المستثمر الأجنبي عموما لا يرغب فى استثمار رؤوس أمواله فى دولة سعر الصرف عملتها غير مستقره .

إلا انه من مميزات نظام سعر الصرف المرن أن الدولة لا تحتاج الى تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف أو إنشاء صندوق لدعم سعر الصرف كما أن الحاجه الى أرصده دولية كافية ستزول .

أن تعويم سعر الصرف يتم بدرجات ومسميات متفاوتة منها :

1/ التعويم الحر : فى هذا النوع يتحدد سعر الصرف بحرية حسب عوامل السوق ( العرض والطلب ) فألتعويم الحر لا يحتاج الى وجود إحتياطات من النقد الأجنبي لدى السلطة المحلية ولا توجد دولة تتبع نظام التعويم الحر بصورة مطلقة .

2/ تعويم المدار : وفيه تتدخل الدولة فى تحديد سعر الصرف بإستخدام إحتياطيها بها عندما يتغير سعر الصرف بصورة كبيرة ، أي أن هذا النوع من سعر الصرف يحتاج الى احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي.

3/ التعويم فى إطار نطاق محدد : فى هذا النوع يسمح لسعر الصرف التقلب والتحرك فى حدود نطاق محدد أى يتم تحديد حدود عليا وحدود دنيا لسعر الصرف<sup>1</sup>

### العوامل التى تؤثر فى تقلبات أسعار الصرف :

هنالك عوامل عديدة فى حدوثها بصورة مباشرة أو غير مباشرة منها :

#### 1/ التحول فى أذواق وتفضيلات المستهلكين :

إن أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم فى بلد ما لا تتسمان بالإستقرار تجاه منتجات أى بلد حتى النهاية فقد تتحولان من منتجات بلد الى آخر وهذا ما ينعكس على أسعار الصرف الأجنبي لعملة بلد الذى يقل منه الإستيراد ، وقد يحمل فى المدى الطويل تأثيرا سياسية واجتماعية وسيكلوجية تزيد من ظاهرة الإختلال ويبعد أكثر سوق الصرف الأجنبي عن نقطة التوازن الأولية .

#### 2/ تغيرات الدخل النسبي:

يقصد بتغير الدخل النسبي التفاوت فى معدل أو اتجاه تغيير متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بين البلدان المشاركة فى العمل الأقتصادي الخارجى ، فمثلا اذا ارتفع المتوسط فى الولايات المتحدة فإن المقيمين فى الولايات المتحدة يشترون كميات أكبر من المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة وهذا ما يسهم فى تحول منحى عرض الدولارات الى اليمين فينخفض سعر صرفها التوازنى . وهذا يعنى بأن توسع الدخل الأمريكى نسبيا سيتتبع إنخفاض قيمة الدولار .

#### 3/ تباين تغيرات مستويات الأسعار النسبية :

ويقصد بهذا التباين إختلاف مستويات أسعار السلع والخدمات المحلية فيما بين البلدان المشاركة فى تعاملات إقتصادية دولية وهو ما ينعكس أسعار الصرف لعملات هذه البلدان فيما بينها .

#### 4/ إختلاف تغيرات فى أسعار الفائدة الحقيقية :

أن ارتفاع درجة حساسية الإستثمارات المالية تجاه التغيرات اسعار الفائدة الحقيقية تؤدي الى إنعكاس تغيرات فى اسعار الفائدة بين البلدان المشاركة فى العلاقات الأقتصادية الدولية على الإستثمارات حيث يتغير الطلب والعرض على اسواق رؤوس الأموال فى كل من هذه البلدان ، وهذا ما نلاحظه فى توجه عرض رؤوس الأموال نحو البلدان التى من المتوقع أن ترتفع فيها أسعار الفائدة وهذا ما يزيد الطلب على عملت هذه البلدان فترتفع أسار صرفها .

<sup>1</sup> - دراسة تحسن سعر الصرف الفعال ، إدارة البحوث والإحصاء - بنك السودان ، اكتوبر 2005 ،

## 5/ تزايد التدفقات المقاومة لرؤوس الأموال :

تتعرض المضاربة من خلال شراء وبيع الأدوات المالية على قيم العملات المتداولة في أسواق الصرف الأجنبي ، فمثلا عند شراء الأصول الأمريكية في ألمانيا لابد من عرض اليورو ، وهكذا فإن تدفق رؤوس الأموال الى الداخل يزيد الطلب على العملة الوطنية ، وأن تدفق رؤوس الأموال الى الخارج يزيد الطلب على العملة الأجنبية . وهنا فإن إشتداد التدفقات المضاربية لرؤوس الأموال يخلق إضطرابات اسواق الصرف الأجنبي مما ينعكس على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بتقلبات شديده أحيانا .

## 6/ تمايز المناخ الاستثماري :

أن توافر الظروف الملائمة الكفيلة ليد ما يجذب الاستثمارات طويلة المدى ، بإضافة الى الإحتفاظ بمبالغ كبيرة من عملة هذا البلد في الخارج ، وهذا ما يسهم بشكل مباشر . ولفترات غير قصيرة أحيانا في رفع سعر العملة المعينة وفي المقابل أن عدم إستقرار السياسي كما حصل في المكسيك في عام 1994م أدى الى ما يعرف بهروب رأس المال حيث قرر المستثمرون سحب بعض اموالهم الى خارج مكسيك وباعو بعض موجوداتهم في الداخل ليشترو بها بعض الأصول الأمريكية وهذا ما أثر على الإستثمار الأجنبي الصافي في كل من المكسيك ، والولايات المتحدة الأمريكية ف انعكس سلبا على سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية.

7/ التحول من نظام التثبيت الى نظام أسعار الصرف الثابتة الى نظام أسعار الصرف المعومة يرافقها عادة إرتباك عام في أسواق العملات المتداولة ، مما قد يؤدي الى تقلبات عنيفة في أسعار هذه العملات كما حدث بعد إنهيار إتفاقية برينتون وودز ، حيث لم يتأقلم التجار والمستثمرين مع النظام الجديد للأسعار غير الثابتة للصرف فأفلست عدة بنوك دولية صغيرة وتكبدت غيرها خسائر تراوحت ما بين ( 50 و 100) مليار دولار .

وبعد سقوط أنظمة التخطيط المركزي الإشتراكية في الأتحاد السوفيتي (سابقا) وأروبا الشرقية تخلت الدول الجديدة عن أسعار الحكومية الثابت للصرف ، فانهارت قيم عملاتها في النصف الأول من التسعينات ليتضاعف سعر صرف الدولار أمام هذه العملات بعشرات الآلاف من المرات عن ما كانت عليه سابقا .

## تطور سعر الصرف :

لما يقارب من ثلاثين عام بعد الحرب العالمية الثانية ، تم تثبيت العملات الأجنبية بمعدلات ثابتة لبعضها البعض ( نظام سعر الصرف الثابت ) ، ولكن هذا النظام إنهار في مارس من عام 1973م وتم

إحلال بنظام مختلط من أنظمة الصرف الثابتة والحرّة ، ومن ثم تمخض عنها النظام المعاصر للصرف الذي ما زال سائدا منذ عام 1973م .

#### أسعار الصرف الثابتة: Rate Fixed Exchange

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية باعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين .

ويسهم هذا النظام على تجنب التأثيرات السلبية المتأنية من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الأستثمار والتشغيل والتبادل الدولي ، حيث يكون لهذه التقلبات في الغالب دور محبط في حركة رؤوس الأموال والموارد البشرية والسلع والخدمات .

فمثلا عند حدوث تلك التقلبات تتغير قيم الإسيرادات بمعدلات عالية أحيانا وهذا ما ينعكس على الصفقات التجارية المعقوده في أوقات مختلفة بتفاوت أكبر بين الربح والخسارة ، وهذا ما حدث تماما للمستوردين العراقيين خلال سنوات الحصار الدولي ( 1990-2003م) فمثلا عند هبوط سعر الصرف الدولار الأمريكي في بداية العام 1996م—من حوالي 3000 دينار الى حوالي 4000 دينار مما أدي الى إنهياء شامل ومفاجئ من كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بتجارة الأستيراد وقد استمر حاله عدم التأكد المسؤوله مباشرة عن إرتفاع المخاطر عاملا مثبتا لدى أصحاب الأعمال حتى تم تثبيت سعر الصرف من قبل البنك المركزي العراقي 1450 مقابل الدولار الواحد .<sup>1</sup>

وفى ظل سعر الصرف الثابت ، يتم تحديد سعر الصرف مسبقا ، ويكون البنك المركزي ملزما بالحفاظ على هذا السعر وعلى الحدود المرتبطة بها ومن ثم فإن سعر الصرف يمكن الأ يترتب عليها مساواة بين الكميات المعروضة ، والمطلوبة في السوق .<sup>2</sup>

هناك فترتان تم فيهما تثبيت كل العملات الأساسية الأ وهما :

1- قاعدة الذهب (1870-1914م) Gold stander

2- ونظام بريتون وود (1944-1973م) Britton Woods

#### قاعدة الذهب (1870-1914م) Gold Standard

بنى النظام (قاعدة الذهب) لأسعار الصرف بشكل عام على القواعد الأتية :

<sup>1</sup> - هوشار معروف ، مرجع سابق ، ص 287-288.

<sup>2</sup> -مورد خاى كرياتين ، الأقتصاد الدولي (مدخل السياسات) دار المريخ للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية ، ص 282.

1/ بثاث سعر العملة الوطنية تجاه الذهب .

2/ حرية إسيراد وتصدير الذهب .

3/ مرونة عرض النقود لاختلالات ميزان المدفوعات . فإذا كانت القاعده الأولى تعلقت مباشرة بعملية تثبيث سعر الصرف فإن القاعدة الثالثة التي خلقت بدورها آليه تلقائية لتصحيح الإختلالات التي تحدث فى ميزان المدفوعات وبالتالي تتعكس على عرض النقود وذلك بإضافة الى دور التغيرات التي تحدث فى أسعار الفائدة كعامل تحفيز لتصحيح حركات رؤس الأموال .

ولتحقيق الشرطين السابقين ، كانت البنوك المركزية تضع أسعار الذهب وتتعهد بشراء هذا المعدن عنه الأسعار المقرره ، وبالتالي وبموجب الأسعار النسبية للذهب مع العملات الخاضعة للتبادل تتحدد أسعار الصرف ، فإذا سعر الأونس الواحد من الذهب بالدولار الامريكى ( 20 ) وبالجنيه الأسترليني ( 4 ) فإن سعر الصرف آنذاك (5) دولارات مقابل الجنيه الواحد .

وهكذا فى ظل هذا النظام إن حدوث أي عجز فى ميزان المدفوعات قد يفرض عند إستمرار صعوباته على البلد المعني عرض جزء من إحتياطاته من الذهب فى الأسواق بقرض الحفاظ على الأسعار النسبية الثابته

وفى الفترة الثانية (1918-1939) لقاعدة الذهب ، يلاحظ تقلب سعر الصرف الجنية الأسترليني أمام الدولار الأمريكى مع انعكاس السياسات الأنكماشية التي إعتمدت فى العشرينات على مستويات الأسعار ، والأجور ، والبطالة ، مما دفع بالتالي الى ترك بريطانيا لقادة الذهب فى عام 1931م والولايات المتحده عام 1933م وفرنسا عام 1936م لقد حدث انهيار ( قاعدة الذهب ) لعوامل عديدة منها :

- تعطل آليه التعديل الذاتي فى ظل قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث تغير هيكل التجارة الخارجية ، وزادت حجم عدم التأكد سوا ، وقد اسهم عدم تلائم البيئة السياسية والأقتصادية فى تفاقم هذا الواقع .

- تعرض احتياطات البنوك المركزية من العملات لمخاطر المضاربات.

- بروز أقطاب متعدده للأقتصاد الصناعى المتقدم فى العالم وخاصة الولايات المتحده وكذلك فرنسا واليابان ومن ثم ألمانيا مما أسهم فى تقليل دور بريطانيا كمركز تمويلى للعالم.

- تعارض حلول الأزمة العالمية فى الثلاثينيات مع استمرار نظام التحديدي لقاعدة الذهب.

ويمكن القول بأن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى كان نظام الصرف الذهبي ، وهو ما يتميز عن نظام ( قاعدة الذهب ) للفترة السابقة للحرب في أنها كانت أكثر مرونة مع توسع حجم المعاملات الاقتصادية الدولية ، وبكل أسس الصارمة الى نظام يدعم دور الدولار الأمريكي كقاعدة للسيولة الدولية فزاد الأهتمام بكيفية إدارة سياسات البنوك المركزية العالمية ، للأحتفاظ بأحتياطيات من الذهب والعملات القابلة للتحويل الدولي ، وذلك لأحكام السيطرة على نظام النقدي العالمي من خلال الدور المتزايد للدولار الأمريكي كوسيلة للمدفوعات الدولية .<sup>1</sup>

### بريتون وودز (1973 - 1944م):

وفقا لاتفاقية تم التوصل اليها بعض الحرب العالمية الثانية (تم تبنيتها من دول الحلفا في بريتون وودز في نيو هامشير) فإن الذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقيمة العملات وتم إحلال بالدولار الأمريكي، كل العملات تم ربطها بالدولار عند سعر ثابت، ونظرا لكون الدولار هو المحدد العام الذي يتم تثبيت باقي العملات به، فإن ذلك يعني أن العملات ارتبطت معا، فعلى سبيل المثال، إذا كان الدولار يساوي 5 جنية وجنيها استرليني يساوي 6 فراكات فرنسية، فإن 1 جنية استرليني = 12 فرنكا فرنسيا. وقد كانت التدخلات من سوق الصرف الأجنبي تتم بالدولارات.

وللحفاظ على سعر الصرف الثابت بين عملته والدولار، يكون على أن بنك مركزي أن يحتفظ بإحتياطي رسمي من الدولارات، وهذا الإحتياطي يتم إستخدامه في حاله أي زيادة في الطلب على الدولار، مما يضع ضغوطا على الحد الأقصى لسعر الصرف.

وبصورة عامة فإن إرتفاع معدل التضخم في اسواق السلع والخدمات في بلد يحافظ على نظام أسعار الصرف الثابتة فإن هذا التضخم ينتشر في البلدان الأخرى الذي تلتزم بنفس النظام بينما تكون البلدان الأخرى التي تتبني نظاما مرنا لأسعار الصرف في منأى عن الظاهره كما وأن التباين في معدلات التضخم يؤدي الى تحويل المقيمين في كافة البلدان الي شراء من بلد يحظى بمعدل أدنى لأرتفاع أسعار فيزداد الطلب على عملته في سوق الصرف الأجنبي ، وبالتالي يزداد الضغط على عملات البلدان الأخرى لتخفيض أسعارها ويبدو أن البلدان الناميه والصغيرة ، بسبب ثبات أسعار صرف عملتها تخسر غالبا الأستقرار النقدي، أنها تعمل الأستجابة للسياسات السائده في البلدان المتقدمة وفي سبيل ذلك تلتزم بنفس أسعارفوائدها وبما يجنب ظهور أي فجوة ينفذ من خلالها المضاربون ، وبالتالي على ثبات أسعار عملتها في الأسواق السائده

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، مرجع سابق ، ص 289 - 292.

### 3-3-2 الدين الخارجي:

#### تعريف المديونية الخرجية

الدين أو الاستدانة بصفة عامة هي عملية يلجأ إليها الشخص عندما يكون عاجزا عن متطلبات للانفاق اعتمادا فقط على موارده المالية الخاصة وقد يحدث أن تكون هذه العملية اضطرارية أو يحدث أن تكون مؤقتة أو أن تكون مستمرة وفي جميع الحالات فن الاستدانة ليست دائمة ملجا إليها الشخص القوي لكن الهدف يختلف بسبب الأفياء والضعفاء.

اما المديونية الخارجية على وجه الخصوص فليس لها تعريف دقيق لكن هنالك تعريف انفردت به ثلاثة هيئات دولية هي صندوق الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية، وقد افترحت عام 1984 ومضمونه هي:

المديونية الخارجية الاجمالية تساوي في التاريخ المحدد الى مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية التي تسمح بتسديد المقيمين لدولة ما إزاء غير المقيمين والمستوجبة ضرورة الدفع الأصيل (رأس المال) معاً و بدون فوائد أو دفعى فوائد مع بدون تسديد أصل

#### مراحل أزمة المديونية

ترجع جذور الازمة المديونية الخارجية في الدول النامية الى مراحل كبرى التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول الصناعية وعلى الأخص الى مرحلة النشؤ والتطوير راسمالية احتكار التمويل التي زادت من درجة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الراسمالية وبشكل عام يمكن النظر للمديونية في افاقها عبر ثلاثة مراحل للنمو:

#### المرحلة الأولى:

ما قبل الحرب العالمية الثانية

تمتد هذه المرحلة بين عام 1820-1840 وهي تاريخ المرحلة ذات الحركة دولية عالمية للرسميل وتميزت بتصدير كثير من الرسميل من جانب بريطانية وفرنسا وتوجه جزء من هذه الرسميل نحو البلدان الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الامريكية البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية بلدان العالم وفي ملفات مخزون الديون الدولية نجد في عدد البلدان الأساسية: كندا استراليا الهند الا أن الحدث البارز في هذه المرحلة هي ازمة اقتصادية دولية التي بدأت عام 1920 وسميت بأزمة الثلاثينيات.

## المرحلة الثانية:

ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات.

يشير استعراض الأوضاع الاقتصادية الأولية خلال هذه الفترة أنها شهدت تغيرات عظيمة ابتداء من توقيع على اتفاقية (بريتون وودز) التي بموجبها تم صياغة النظام الاقتصادي جديد مختلف العناصر الاقتصادية ووضع أسعار ثابتة لصرف قابل التحويل ضمن حدود معينة، وكذلك تشجيع التدفقات الأولية لراسمال للغرض الإنتاجية وتبع ذلك انشاء مؤسسات دولية تقي بهذا الغرض مثل البنك الدولي لغرض إعادة التعمير ما دمرت الحرب العالمية الثانية.

كذلك انشاء صندوق وذلك إعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية الا أن اهم ما شهدته بدايات هذه الفترة وخاصة على صعيد الدول النامية فقد حصلت الكثير من الأقطار استقلالها السياسي وبالتالي اندفعت لتحقيق تنميتها الاقتصادية ففي عام 1955 كانت المعطيات تشير الى أن ديون البلدان النامية كانت بحدود 8 مليارات الدولارات وبنهاية الخمسينات كانت هذه الديون قد تضاعفت بسبب حصول عدد من الدول على استغلال.

## المرحلة الثالثة:

الثمانينات وحتى وقتنا الحاضر

شهدت هذه الفترة بداية الانطلاق نحو مازق المديونية الدولية فقد أدت المرتفعة لإقراض البلدان النامية خلال عقد السبعينات مع تدهو نموها المالية في بداية الثمانينات.

تشير الاحصائيات الى أن مجموع الدين الخارجي لهذه الدول قد تضاعفت خلال الفترة ( 1980-2000) حيث وصلت في عام 2000 الى 2120.9 مليار دولار.<sup>1</sup>

## 3-3-3 انفصال الجنوب:

أثر انفصال الجنوب على الأقتصاد السوداني :

خلف انفصال الجنوب عن دولة السودان الأم العديد من الآثار الاقتصادية شكلت في مجموعها صدمة قوية للأقتصاد السوداني ، سيعاني منها ردا من الزمن لا يستطيع أحد تقدير مداه بشكل قاطع ومحدد ، إنما الأمر كله يتوقف على فعالية السياسات والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها ، وستخذها ، الحكومة

<sup>1</sup> - الموقع على الانترنت [www.startimes.com](http://www.startimes.com)

السودانية لتجاوز تلك الآثار وقد عرضنا لذلك بشكل مستفيض في كتاب السودان صدمة الانفصال والطريق الى التعافى الاقتصادي .

إن الآثار الاقتصادية المرتبة على ذلك الانفصال يمكن إجمالها في الآتي: على مستوى الموارد الاقتصادية: تقدر مساحة الجنوب ما بين 25% - 28% من مساحة الكلية للسودان قبل الانفصال ، كما أن ابناء الجنوب كانوا يمثلون أكثر من 23% من سكان السودان الموحد وذلك وفقا لتقديرات حديثة تقدر عدد سكان السودان قبل الانفصال بحوالي 44.8 مليون نسمة ، منهم حوالي 10.6 مليون نسمة هم ابناء الجنوب ، هذه الحقائق تعنى أن السودان فقد بانفصال الجنوب عنه ، موارد اقتصادية مقدره ، فأراضى الجنوب لا شك أنها غنية بثرواتها التي كانت تشكل رصيذا موردا لدولة السودان الموحد ، حتى وأن لم تكن تستقله بشكل كامل وبانفصال الجنوب فقد السودان مساحة مقدره من الاراضى الزراعية والمراعى الطبيعية والغابات ، كما فقد أعدادا من الثروة الحيوانية مع أن نسبتها منخفضة نوعا ما بالنظر الى حجم الثروة الحيوانية التي يملكها السودان ، كذلك فقد السودان أعداداً كبيراً من الحيوانات البرية التي كان يمكن أن تشكل رصيذا لنشاط السياحة فى البلاد ، والأهم من كل ذلك فقدان السودان للموارد النفطية ، حيث توجد معظم حقول النفط السوداني فى الجنوب .

من الموارد الاقتصادية المهمة التي يحتمل أن تتأثر بعملية الانفصال هي الموارد المائية . فدولة الجنوب السودان بعد انفصالها عن الدولة الأم اصبح دوله ممر فيما يتعلق بمياه النيل ، وهذا الأمر قد يترتب وضعا جديدا فى هذا الشأن ، وعلى الرغم من ان قضية المياه لم تثر بشكل صريح وحاد من قبل دولة جنوب السودان ، ضمن الضايا المترتبة جاليا على الانفصال ، لأعتبارات مرحلية تتعلق بتلك الدولة ، الا ان هذه القضية ربما تتأثر مستقبلا فى ظل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل الذي فجرته دولة المنبع منذ مؤتمر كيجالى برواندا فى فبراير 2007م والمتعلقة بإعادة النظر فى إتفاقيات مياه النيل ، حيث من المتوقع ان تتحاز دولة جنوب السودان الى موقف دول المنبع التي تتادي بإلغاء إتفاقية مياه النيل وإستبدالها بإتفاقية جديدة تقوم على مبدأ الأستخدام الأمثل و العادل لمياه النيل ، ومن المحتمل أن يضر ذلك بنصيب السودان من مياه النيل.

على صعيد الموارد البشرية فإن انفصال أبناء الجنوب بدولتهم يعنى تناقص حجم الموارد البشرى السوداني بما نسبته 23% تقريبا . فالمورد البشرى أي كانت نوعيته ، يعتبر رصيذاً للدول وليس خصما عليها ، على الأقل من الناحية الاقتصادية ، ناهيك عن الناحية السياسية ، خاصة فى ظل توجهات العولمة التي تدعو أقاليم ومناطق العالم المختلفة للعمل بقوة على بناء التكتلات اقتصادية تسعى الى تحقيق الاندماج الاقتصادي وفى هذا السياق ينظر الى المورد البشرى بكثير من الاعتبار ، وذلك لسببين أساسيين : فهو من جهة مورد إنتاجي مهم وضرورى ومفيد ، إذا ما تمت تنمية وتوظيف لصالح التنمية ،

كما أنه من جهة أخرى محرك أساسي للطلب الكلي على السلع والخدمات ، وهذا الأمر ضروري لجهة تحريك الاستثمارات واستغلال الموارد الاقتصادية الأخرى كعملية حتمية تقتضيها ضرورات التنمية والحاجات إلى إحراز تقدم ملموس في الميدان الاقتصادي وما أحوج السودان إلى كل ذلك، على مستوى الموارد المائية ، سبقت الإشارة إلى فقدان السودان لمورد اقتصادي مهم بانفصال الجنوب ، وهو النفط وقد ترتبت على ذلك عدة آثار ، أبرزها الأثر المالي ، لا سيما وأن السودان فقد جراء الانفصال 75% من إيراداته النفطية ، ويتضح أثر ذلك على الموارد المالية لحكومة السودان إذا علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة .

لقد واجهت الموازنة العامة للحكومة السودانية خلال الربع الأخير من العام 2011م و 2012م و 2013م صعوبات بالغة اضطرت معها الحكومة إلى اتخاذ تدابير مالية واقتصادية قاسية ، تضمنت اجراء تعديلات جوهرية في الموازنة العامة وفي السياسات المالية ، قضت برفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعد جوانب الصرف الإداري ، هادفة بذلك إلى مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة نتيجة لفقدانها إيرادات النفط بسبب الانفصال ، وقد ترتب على ذلك الآثار الاقتصادية قاسية ، سنتظلم مصدراً معنواً للمواطن السوداني رديحاً من الزمن غير معلوم المدى نظراً لعدم الجدية في تخفيض سعر الصرف على الدستور وبين واستمرار نهج الترضيات السياسية التي تقتضيها الطريقة العقيمة في علاج مشاكل البلاد السياسية بأسلوب التجزئة بدلاً من معالجة كافة المشاكل كحزمة واحدة من خلال مؤتمر دستوري جامعي تطرح أمامه كل تلك المشاكل وتتم معالجتها بشفافية وبأسلوب يحقق العدالة الاجتماعية لكل أبناء السودان يحقق روح الإنتماء من خلال المواطنة الواحدة المتساوية في الحقوق وفي حظوظ التنمية .

**على مستوى الأوضاع الاقتصادية : تبرز آثار الانفصال على الأوضاع الاقتصادية : العامة في السودان من خلال المؤشرات التالية :**

هناك تضخم بسبب عجز الموازنة العامة الناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة وبسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي في ظل الاعتماد الكبير على النفط وعدم توظيف عائداته لصالح القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى ، أخذ معدل التضخم في الارتفاع المتواصل حتى وصل في اغسطس 2012م وحسب تقديرات الخبراء ، إلى أكثر من 41.6% ويتأكد ذلك من خلال الارتفاع المريع والمتواصل للمستوى العام للأسعار بشكل يصعب التحكم فيه، وقد أدى ذلك إلى حدوث فوضى وعدم استقرار في الأسواق وانتشار المضاربات فيها وتلاعب الكثيرون من ذوي النفوس الضعيفة بمقدرات اقتصاد البلاد ، كما أدى ذلك إلى تراجع قيمة النقود وانخفاضها بنسبة عالية بلغت 45% ، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رؤوس الأموال المصارف وتآكل أرباحها بشكل قد يؤثر في المستقبل.

القريب على مراكزها المالية ، فضلاً عن تراجع القطاع الخاص و انخفاض إستثماراته بسبب المخاوف الناجمة عن حاله عدم الإستقرار وفقدان التوازن التي يعيشها الاقتصاد السوداني ، من جانب آخر فقد أدت تلك الآثار التضخمية الى انخاض القيمة الحقيقية لأجور ومرتبات العالمين بالقطاعين العام والخاص ، بل ساهم ذلك في تفاقم معدلات الهجرة من الريف الى المدينة ومن المدن الى خارج السودان بوتيرة لم يشهدها السودان إلا في فترة الطفرة النفطية الأولى في حقبة السبعينات ، وبات معدل الهجرة وخاصة في القطاعات المهنية من ذوي المؤهلات الجامعي وما فوقها يحدد الأستقرار الخدمة المدنية في البلاد والتي في الأصل تعاني من تدهور مريع ومستمر .

تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي ، فقد نجم عن فقدان السودان عائدات النفط التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتدفق العملات الأجنبية ، تآكل حجم احتياطي النقد الأجنبي ومن ثم حدوث شح فيه ، الأمر الذي كان له تأثيره المباشر والكبير على سعر الصرف في ظل إرتفاع الطلب على العملات الأجنبية وإنخفاض المعروض منها ، حيث تدهورت قيمة الجنيه السوداني بشكل مريع أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوربي وغيرها من عملات الدول التي لها معاملات اقتصادية مع السودان ، فقد وصل سعر الدولار مثلا الى أكثر من ستة جنيهات خلال عام 2012م كما وصلت حتى الآن حولى 45جنيه سوداني .

تزايد العجز في الميزان التجاري : ففي ظل إرتفاع سعر الصرف ارتفعت قيمة الواردات ومن ثم زادت قيمة العجز في الميزان التجاري ، خاصة في ظل تراجع قيمة الصادرات السودانية بسبب خروج النفط من جهة وإنخفاض حجم الصادرات غير النفطية من جهة أخرى لأسباب عديدة من بينها ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الداخلية فيها تحت تأثير ارتفاع سعر الصرف .

حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي وفقا لتقديرات الصندوق فإن مستوى الاحتياطات من النقد الأجنبي في السودان هي الأقل عربيا حتى مقارنةً بدول فقيرة مثل موريتانيا و جيبوتي ، حيث تراجعت الإحتياطات التي يحتفظ بها البنك المركزي السوداني الى أقل من مليار دولار في شهر مارس عام 2014م.

حيث توقع التقرير أن يسجل أقل معدلات نمو في البلدان العربية ، وأوضحت الإحصائيات أن الدين العام ومعدلات عجز مالية على الناتج المحلي الإجمالي بلوقام فلكية حيث بلغ الدين العام أكثر من 45 مليار دولار . فيما وصل العجز في المالية العامة الى أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفيما أظهر التقرير تحسنا طفيفا في معدلات البطالة التي ظلت فوق حاجز الـ 10% أرجع الخبراء ذلك إلى تزايد معدلات الهجرة في أوساط الشباب خلال العامين الماضيين خصوصا دول النفط العربية وغيرها، لكن نفس الخبراء توقعوا ان ترتفع النسبة في العام المقبل وقد حصل مع إستعداد السعودية

لترحيل عدد كبير من العمالة السودانية المخ الفة لنظم الكفيل. وقد قدر الصندوق رصيد المالية العامة بـ(5%) من الناتج المحلي وهذا يعني ان هناك تدهورا كبيرا فى المالية العامه للدوله مما يستدعى إجراءات عاجلة لمعالجة الأمر وعدم إنتظار عائدات النفط الجنوب غير المرئية حتى الآن والتي تقدر بأحسن الأحوال بنحو 500 مليون دولار خلال العام الجاري اذا ما سارت الأمور بشكل جيد من دون حدوث عقبات سياسية أو أمنية ، واورد الصندوق أن الأمر يتطلب إتخاذ إجراءات حاسمة على مستوى السياسات كما يتعين زيادة الضبط المال بزيادة مرونة أسعار الصرف ، حتى يتسنى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وبتث الثقة ، وتحسين القدرة التنافسية وتعئبة التمويل الخارجى ، سيكون من المهم بذل خسارة الجهد بطريقة متوازنة اجتماعيا مع دعمها إجراءات ملائمة لحماية الشرائح الضعيفة والفقيرة .

هكذا باننت صورة الاقتصاد السوداني المتدهور والذي يفنقر ال أبسط مقومات التخطيط ووضوح الأهداف وغياب الخيارات ، فاققتصاد يدار بعقول تؤمن بالغيبيات وتنتظر النجدة من السماء ، فكيف يعين الله من لا يقوم بأدنى جهد ، فقد قال العلي الكريم فى كتابه العظيم " وقل اعملوا فإني عليم ورسوله والمؤمنين " <sup>1</sup> صدق الله العظيم . فالسما لا تمطر ذهبا ولا فضة ولا يعين الله الم بقاعرين الذين لا يعملون ولا يتركون القادرين على العمل ليقوموا بتعير هذا الواقع التعيس ، فالسودان يملك كل المقومات التي تساعد علالتنمية وتوفير العيش الكريم لمواطنيه فقط تنقص هالقيادة القادرة على تفجير طاقات مواطنيه وتوحيد جهودهم ضمن خطط مدروسة وواضحة وقابلة للتنفيذ بشفافية تامة . <sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سورة التوبة الاية 105.

<sup>2</sup> - قسوم خيرى بلال ، 2013م، الطريق الثالث للتنمية السمتداه فى السودان ، الطبعة الأولى فهرسه المكتبة الوطنية اثناء النشر ، السودان ، الخرطوم ص 114- 128.

## المبحث الأول

### توصيف النموذج

من أجل الوصول الى حياة اقتصادية مستقرة، سعى علم الاقتصاد القياسي لتوزيع الموارد الاقتصادية بصورة تساهم في إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، كذلك سعى الإنسان الى الاستفادة من مختلف العلوم ودمجها في بعض فروع المعرفة، وبالتالي علم الاقتصاد القياسي مزيج من عدة علوم ويعتبر أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد ويختص بتفسير وتوقع الظاهرة الاقتصادية معتمداً على قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتحليلها وبالتالي هو معمل النظرية الاقتصادية.

#### 4-1-1 مفهوم علم الاقتصاد القياسي:

هنالك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد القياسي يمكن تلخيص أبرزها في الآتي:

الأولى: عرفه الاقتصادي أوسكار بلنه العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتجديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية في الحياة الاقتصادية تحديداً كمياً.

الثاني: عرفه ليوننتيف بلنه نوع خاص من التحليل الاقتصادي الذي طريقته النظرية العامة والتي يعبر عنها في الشكل الرياضي في ذلك الطرق الإحصائية الحديثة.

الثالث: عرف الاقتصادي ساسا نوبوكيما تتر وستون الاقتصاد القياسي ب أنه التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس العلاقة بين النظرية والمشاهدة معتمداً على أساليب استقراء معينة.

#### 4-1-2 أهداف الاقتصاد القياسي:

يسعى الاقتصاد القياسي الى تحقيق الأهداف الآتية:

##### 1- تحليل اختبار النظرية الاقتصادية:

ففي المراحل الأولى للنظرية الاقتصادية صاغ الاقتصاديون المبادئ الأساسية الديناميكية النظام الاقتصادي مستخدمين الطريقة الاستخلاصي والعرض النظري للوصول الى قواعد عامة ، ويات النظريات الاقتصادية كمجموعة من الملاحظات على سلوك الفردي للمستهلكين والمنتجين وغيرهم من الوحدات الاقتصادية ثم تم وضع مجموعة من الفروض ومن خلال هذه الفرضيات والتحليل المنطقي

للبحث ، تم التوصل الى قواعد عامة العمليات التي تحدث في النظام الاقتصادي ولم يعد بالإمكان قبول اي نظرية ما لم تكن مقترنة باختبارات عملية تتحقق من مدى صحتها .

2- رسم السياسات وتقييمها:

يتم تطبيق طرق الاقتصاد القياسي بهدف الحصول على قيم عديدة لمعاملات العلاقات الاقتصادية، كالمركونات والمعلمات الفنية للإنتاج وغيرها.

3- التنبؤ:

من الضروري جداً أن يكون هنالك قدرة على التنبؤ بالتقارير الاقتصادية عند اتخاذ القرارات السياسية، وصياغة القرارات الاقتصادية، ومثل هذه التنبؤات تساعد واضعي السياسة في الحكم على ضرورة اتخاذ إجراءات معينة لتأثير على متغيرات اقتصادية، وتكمن أهمية الاقتصاد القياسي في عملية التنبؤ في تحقيق تقديرات للنماذج الاقتصادية القياسية التي تستخدم في الحصول على تنبؤات كمية للمتغيرات الاقتصادية خارج الفترة الزمنية المستخدمة للتقدير وهي عملية مهمة في مجال التخطيط للمستقبل.<sup>1</sup>

#### 3-1-4 الانحدار الخطي المتعدد: Multiple Linear Regression

هو الذي يوضح العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات المستقلة، وتقدم لنا النظرية الاقتصادية العديد من الامثلة للانحدار المتعدد مثال ذلك دالة الطلب التي توضح الكمية المطلوبة من السلعة كمتغير تابع تتأثر بسعر السلعة وأسعار السلعة الأخرى والدخل كمتغيرات مستقلة، وكذلك دالة الانتاج التي توضح أن الحجم الانتاج كمتغير تابع يتحدد بكميات عناصر الانتاج من العمل ورأس المال وغيرها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بسام يونس ابراهيم(2002)، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم السودان، ص 19.  
<sup>2</sup>طارق الرشيد، المرجع السابق، ص 53.

## 4-1-4 المتغيرات الصورية Dummy Variable

مفهوم المتغير الصوري:

المتغير الصوري او الصم هو ذلك المتغير الذي يصف لنا التطور أو التغير في أحد المتغيرات فتقيس له أعداد افتراضية لتغيير كمية من المتغيرات في هذه المتغير، وقد اطلق عليه اسم المتغير الوهمي، والمتغير الترميز والمتغير المصطنع والخيالي وغيرها.<sup>1</sup>

### تعريف النموذج الاقتصادي:

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقات ويهدف النموذج الاقتصادي الى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع التفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة او المقترحة ثم استخدامها فيعملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

وهناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في النموذج الاقتصادي نجد من أهمها:

مطابقة النظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح

قدرة على توصيف المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقا مع الشكل الهيكلي للمتغيرات الاقتصادية بدقة في تقدير معالم وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقدير بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق.

قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطى تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة خاصة البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي ابسط يكون النموذج أفضل من غيره شريطة ان لا يكون على حساب الدقة في التقدير.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عز الدين مالك، المرجع السابق ص 120.

<sup>2</sup> طارق الرشيد، 2017م، مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج E. views، مطبعة جي تاون، الخرطوم، ص ص 29 30.

#### 4-1-5 تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني ، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة<sup>1</sup>.

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية ، وهذه العناصر هي<sup>2</sup> :

#### 1/ الاتجاه العام Trend:

هو النمو الطبيعي للظاهر، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء أكان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحاً في الفترات الطويلة ويرمز له  $Tt$ . تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية، وهذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكالاً مختلفة.

#### 2/ التغيرات الموسمية Seasonal variations:

هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو قصيرة المدى تتكرر كل على نفس الوتيرة كل سنة، ويرمز لها بالرمز  $St$  وكمثال لهذه التغيرات العطل والاجازات، الاقبال على نوع من الالبسة في فصل ما.

#### 3/ التغيرات الدورية Cyclical Variations:

تتعرض هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة المدى، والتي تبرز انتقال أثر الاحوال الاقتصادية مثلاً، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبياً من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة ما بين ثلاث سنوات الى عشر سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافاً كبيراً من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداهها، ونرمز لها بالرمز  $Ct$ .

<sup>1</sup> - شيخي محمد، 2012، طرق الاقتصاد القياسي، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص 195.  
<sup>2</sup> - شيخي محمد، المرجع السابق، ص 96-98.

#### 4/ التغيرات العشوائية Random or Stochastic variations:

وهي تعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة، وبمعني آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تتجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، حيث تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل، إضراب العمال.. الخ، ويرمز لها Et.

#### 4-1-6 توصيف النموذج:

يعنى توصيف النموذج التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة او مجموعة من المعادلات وهو ما يعرف ببناء النموذج.<sup>1</sup>

متطلبات توصيف النموذج

تعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة الظاهرة اقتصادية معينة وتشمل الخطوات الأساسية التالية:

تحديد متغيرات النموذج

تحديد الشكل الرياضي للنموذج

تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي تضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة ، ولعل اول هذه المصادر النظرية الاقتصادية ، وثانيهما المعلومات المتاحة من الدراسات القياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام ، وثالثهما المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.<sup>2</sup>

ولكن على الرغم من ذلك فإن ه لا يمكن بوجه عام إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الظاهرة محل البحث في النموذج وذلك لصعوبة كبيرة أهمها عدم توفر بيانات عن بعض المتغيرات او لصعوبة القياس وذلك عادة ما يتم الاقتصاد فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عز الدين مالك محمد، 2008، المدخل في الاقتصاد القياسي، الخرطوم مطبعة جي تاون ص ص 37 38  
<sup>2</sup> عبد القادر محمد عطية، 2014، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مصر الاسكندرية، الدار الجامعية، ص ص 16 17.  
<sup>3</sup> طارق محمد الرشيد، 2005، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، السودان ، بدون معلومات نشر ص 16.

## متغيرات النموذج موضوع القياس:

وفقاً للنظرية الاقتصادية نجد ميزان المدفوعات يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تغييره سلباً أو إيجاباً من أهمها سعر الصرف والتضخم والنتاج المحلي الإجمالي إضافة إلى انفصال الجنوب كمتغير صوري أي أن:

$$BP=F (EX.INF. GDP.ED.SSP)$$

## تعريف متغيرات النموذج:

### المتغير التابع:

هو التغير الذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة أي أن قيمته تتحدد من داخل النموذج وهو ميزان المدفوعات.

### المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات التي تؤثر بالمتغير المستقل ولا تتأثر به أي أن قيمتها تتحدد خارج النموذج وتتمثل في.

### ميزان المدفوعات: BP:

بأنه سجل محاسبي منظم كافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة سنة:

### EX: سعر الصرف:

بلفه قيمة وحده واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية أو أنه قيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة الوطنية.

### التضخم: INF:

هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار

### النتاج المحلي الإجمالي: GDP:

بأنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

### الدين الخارجي: ED:

هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي مستحقة للدائنين خارج البلاد.

## انفصال الجنوب: SSP

وهو متغير صوري

### ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد تكون معادلة واحدة او عدد من المعادلات) ودرجة خطية للنموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي) ودرجة التجانس للمعادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من الدرجة معينة) في النظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما قد توضح في بعض الاحيان بعض المعلومات تغيير ولو لحد ما في تحديداً بعض الملامح.

### الشكل الرياضي للنموذج نجد من أهمها:

اسلوب الانتشار: حيث يقوم الباحث بجمع البيانات عن متغيرات مختلفة التي يحتوي عليها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة هل هي خطية ام غير خطية وبناءً على ذلك يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم ولكن نجده مقدره هذا الاسلوب محدد بمتغيرين فقط ولذلك لا يمكن استخدام هذا الاسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

### اسلوب التجريب

وفقاً لهذا الاسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي أكثر من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، ولا شك أن الخطأ في تحديد الشرائط الرياضي للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث يجب على الباحث أن يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديد الشكل الرياضي

أ- درجة تعقيد الظاهرة: فكلما كانت الظاهرة معقدة كانت المتغيرات التي تؤثر فيها مقدره كلما كان من الافضل استخدام نماذج ذو معادلات متعددة (نماذج المعادلات الآنية) حتى تأخذ هذه العلاقات المتشابهة في الحسبان.

ب- الهدف من تقدير النموذج:

فهناك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الاهداف، في حين يتعين ادراجها في النموذج في حالة بعض الاهداف الأخرى.

ثالثاً: الاشارات المسبقة للمعالم:

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم المعلمات بناء على ما تقدمه النظرية الاقتصادية أو المعيار السابقة من المعلومات<sup>1</sup>

$$BP = a_0 + a_1 EX + a_2 INF + a_3 GDP + a_4 ED + a_5 SSSP$$

الاشارات المتوقعة لمعالم النموذج:

بناءً على النظرية الاقتصادية نتوقع أن:

(a0) معامل الثابت وفقاً للنظرية الاقتصادية نتوقع أن يكون موجباً.

(a1) معامل سعر الصرف نتوقع أن يكون سالباً.

(a2) معامل التضخم نتوقع أن يكون سالباً.

(a3) معامل الناتج المحلي الإجمالي نتوقع أن يكون موجباً.

(a4) معامل الدين الخارجي نتوقع أن يكون موجباً.

(a5) معامل انفصال الجنوب نتوقع أن يكون سالباً.

<sup>1</sup> - طارق الرشيد ، المرجع السابق ص ص 37 38 .

## المبحث الثاني

### تقدير وتقييم نتائج النموذج

#### 1-2-4 استقرار السلسلة الزمنية (Time series stationary)

مفهوم السكون واستقرار السلسلة الزمنية (stationary)

بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في اتجاهات متعاكسة، وذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صف عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة ويعنى انها لا تحتوي على جزر الوحدة.

ويقال أن السلسلة الزمنية ما متكاملة من رتبة أعلى من الصفر إذا كانت هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة، ويمكن توصيف مثل هذه السلاسل من الناحية الاحصائية بأنها السلسلة التي تشمل الاتجاه عام عشوائي او جزر الوحدة او عنصر سير عشوائي.

#### اختبارات استقرار السلسلة الزمنية:

هنالك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية منها:

طريقة الرسم البياني

دالة الارتباط الذاتي (ACF)

اختبار جزر الوحدة Unite Root Test

طريقة الرسم البياني:

قبل البدء في اختبارات المختلفة عادة ما ينصح برسم السلسلة الزمنية موضحة الدراسة، لأن مثل هذا الرسم يعطى فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية لمعرفة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية عبر الزمن، للحكم على أنها ساكنة او غير ساكنة.

## 4-2-2 اختبار معنوية الارتباط الذاتي (ACF)

ويسمى بدالة الارتباط الذاتي **Auto –correlation function**

إذا كانت قيم معامل الارتباط الذاتي تبدأ بقيم مرتفعة جداً عند فترة الزمنية المتأخرة الأولى ثم تتخف تدريجياً " ببطء شديد يعني أن السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير تعتبر غير ساكنة والعكس هو الصحيح

## 4-2-3 اختبار جزور الوحدة: Unite Root T

يعتبر اختبار جذر الوحدة من أهم الاختبارات المستخدمة على مستوى التطبيقي لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة التكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنباً لظاهرة الانحدار الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن العلاقة الزائفة، وحيث جزر الوحدة تركز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري واسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة ارتباط ذاتي.

ونجد من بين أهم هذه الاختبارات:

### 1- اختبار ديكي فلور Dicky – FULLER

تعتمد فكرة إذا كان معامل الانحدار يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يعني عدم الاستقرار بيانات السلسلة الزمنية.

### 2- اختبار جذر الوحدة لديكي فلور الموسع (ADF)

يقوم اختبار ديكي فلور الموسع (Augmented Dicky –Fuller 1979)

على إزالة الآثار الهيكلية (الارتباط الذاتي) في السلسلة الزمنية ومن ثم يقوم باستخدام نفس إجراء اختبار ديكي فلور.

ويتم قبول الفرض الصفري إذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة أقل من القيمة الحرجة ل  $t$  غير المعيارية ويعني ذلك وجود جذر الوحدة في سلسلة المشاهدات.

### 3- اختبار جذر الوحدة فليبس بيرون (PP).

يختلف اختبار ( Philips and person 1988 ) على الاختبار السابق في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام تصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفراً واتجاه خطي للزمن

إلا أنه يقوم على نفس صيغ اختبار ديكي فلور الموسع كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة.<sup>1</sup>

اختبار استقرار البيانات متغيرات نموذج: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان

لاختبار استقرار البيانات متغيرات النموذج موضع القياس تم استخدام اختبارات جذور الوحدة عن طريق اختبار ديكي فلور وتم الحصول على النتائج التالية:

### 4-2-4 التكامل المشترك ((CO- integration)

تعتبر السلاسل غير ساكنة من المشاكل التي تواجه التحليل الاقتصادي القياسي ولذلك لأن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات غير ساكنة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفاً، ولذا العلاقة بينهما قد تكون علاقة اقتران أو ارتباط وليست علاقة سببية. فقد توصل كل من (Engle – granger 1987) الى أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم علاقة الانحدار المقدر بينهما لا تكون زائفاً على الرغم من أن السلسلة غير ساكنة.

ولذلك حتى تختبر ما إذا كانت الانحدار المقدر من بين السلاسل الزمنية زائفاً أم لا يتعين على الباحث اختبار التكامل المتساوي، وهذا يعني ان السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنه في الاجل الطويل على الرغم من اختلافها في الاجل القصير.

ومن خلال الموضوعات التالية:

مفهوم التكامل المشترك

اختبارات التكامل المشترك

<sup>1</sup> - طارق الرشيد، المرجع السابق، ص 243

## مفهوم التكامل المشترك:

هو أسلوب لمعالجة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية، فإذا وجدت سلسلتين زمنيتين أو أكثر غير مستقرتين فإن التركيب الخطي لهذه السلسلة الزمنية مستقر، أي أن السلسلتين يقسمان اتجاه عشوائي مشترك.

والتفسير الاقتصادي للتكامل المشترك هو إذا كان ارتباط سلسلتين يشكل العلاقة التوازنية تمتد الى المدى الطويل حتى وأن احتوت كل منهما على اتجاه عام عشوائي (غير ساكن) فإنهما بالرغم من ذلك سيتحركان متقاربين عبر الزمن ويكون الفرق بينهما ساكنا.

## اختبارات التكامل المشترك:

يلاحظ أن الدراسات التطبيقية في مجال التكامل المشترك قد تطورت من خلال اتجاهين رئيسيين:

### الاتجاه الأول:

اختبارات تعتمد على البواقي المتحصلة من اجراء انحدار التكامل المشترك ومثال لذلك اختبار ( Engle - granger 1989 )

### الاتجاه الثاني:

اختبارات تعتمد على نظام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ومثال على ذلك اختبار ( Johansson and Juselius 1989-1990 ).

وفيما يلي دراسة توضيحية لاختبارات التكامل المشترك:

### أولاً: اختبار معتمد على البواقي:

#### طريقة انجل -جرجير ENGLE – GRANGER

عندما تكون سلسلتان من نفس الدرجة في التكامل أي (D) فإن التركيبة التوليفية الخطية بين السلسلتين تكون متكاملة من الدرجة. وهذا يعني أن البواقي المتحصل عليها جراء الانحدار لدي السلسلتين على الأخرى تكون متكاملة من الدرجة (D)1.

### اختبار انجل جراجر:

نقوم بتقدير المعادلة الأصلية موقع الدراسة

نحصل على البواقي

نقوم باختبار مدى سكون السلسلة

نوجد  $t$  المحسوبة ونقارنها بالقيمة  $t$  الجدولية

فاذا كانت  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي تكون السلسلة UT ساكنة وبيانات السلسلة كل من المتغير المستقل والمتغير التابع متساوية التكامل وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفاً.

يشترط في الاختبار أن تكون العلاقة بين المتغيرين فقط  $X$   $Y$

**عيوب اختبار انجل جراجرا:**

أ- عند تقدير العلاقة طويل الأجل، فإن تحديد المتغير الذي على اليسار المعادلة واستخدام الآخر كمفسر فإن الاختبار لا يحدد السبب الذي على ضوءه تم تحديد أي منهما كتابع والآخر كمفسر. والمشكلة تزداد تعقيدا عندما يكون هنالك أكثر من متغيرين.

ب- إذا كان هناك أكثر من متغيرين قد تكون هناك أكثر من تكامل مشترك.

ج- إن الاختبار يعتمد على مقدرة خطوتين. الأولى لتقدير البواقي والثانية لتقدير الانحدار للسلسلة الزمنية ما إذا كانت السلسلة مستقرة.

#### 4-2-5 اختبار التكامل لدرين واطسون

اقترح هذا الاختبار بواسطة كل من سرجان وبار قافا ويعتمد على إحصائية درين واطسون (D.W)

المتحصل عليها من اجراء انحدار النموذج، ويقوم هذا الاختبار على اجراء الخطوات التالية:

فاذا كانت  $d$  المحسوبة أكبر من  $d$  الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي لا يوجد هنالك تكامل متساوي ولا يوجد انحدار مقدر الزائف. والعكس هو الصحيح.

#### 4-2-6 طرق تعتمد على نماذج الانحدار الذاتي VAR

اختبار (Johansson and guiles , 90)

إذا كانت هنالك أكثر من متغيرين في النموذج، هنالك إمكانية أن يكون أكثر من متجه للتكامل المشترك.

يستخدم اختبار جوهانسون في تحديد عدد من المعادلات التكامل ورتبة التكامل كانت  $n$  فإن ذلك يعني عدم وجود أي سلسلة متكاملة ويمكن استخدام نماذج VAR باستخدام المستويات.

ويشترط أن تكون المتغيرات اما مستقرة من الدرجة صفر او من الدرجة الأولى او من الدرجة الثانية.

### خطوات اختبار Johansson

أولاً: اختبار درجة التكامل للمتغيرات

ثانياً: تحديد عدد المتباطئات المناسبة في النموذج

### 4-2-7 اختبار النموذج

3-منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك: ARDL

### Autoregressive Distributed Lag

او ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك ((Bund Test والتي اقترحها محمد هاشم بدران واخرون (pesaran 2001)

وضع منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترة الابطاء الموزعة. وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن الأساليب الأخرى بالعديد من المزايا من أهمها:

حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع المتغيرات ذات بأكثر من مستوي من الاستقرار مثل (0) و (1) ولا شرط أن تكون جميعها مستقرة عند نفس المستوي

نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل.

كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية (SBC) ((Schwarz Bayesian Criteria والتي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية.

كما أن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ والتي تقيس قدرة النموذج في العودة الى التوازن بعد حدوث خلل او اضطراب نتيجة لأمر طاري

أن منهجية ARDL تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي بالتالي فإن النتائج التي تحص من تقدير النموذج ARDL تعد النتائج كفو وغير متحيزة

### اختبار ال Bound test

يتمثل في مقارنة قيمة  $f$  المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية الم عطاء فترة واحدة بقيمة  $f$  الدرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran) ونظرا لأن اختبار  $f$  له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية (او مستواها) بمعنى أن متكاملة من الرتبة صفر (  $1(0)$  وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات المستقرة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحدة (  $1(1)$  وتكون القرار على النحو التالي:

1- عندما تكون إحصائية أكبر من الحد الأعلى نرفض فرض عدم (ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

2- عندما تكون إحصائية  $f$  أقل من الحد الأدنى نقبل فرض عدم (ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات)

3- اما إذا توقعت إحصائية  $f$  بين الحد الأعلى والحد الأدنى يكون الاختبار غير سليم.

### 4-2-8 تقدير معالم النموذج:

نتناول باختصار خطوات مرحلة تقدير معالم النموذج وهي:

1/ جمع البيانات لتقدير معالم النموذج:

يبدأ الباحث بجمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج، وهناك العديد من أنواع البيانات التي يحتاج إليها عند تقدير النموذج من أبرزها:

السلاسل الزمنية: وتعطينا معلومات عن المتغيرات من فترة الى أخرى.

القطاعات المستعرضة: وهي تعطينا معلومات عن المتغيرات عن نقطة زمنية معينة ومثال لذلك العينات المأخوذة من بيانات ميزانية الاسرة.

المتغيرات الصورية أو الوهمية: ففي كثير من الحالات لا يمكن قياس بعض المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات التابعة نظراً لكونها صفة نوعية مثل النوع أو الحرب أو الديانة.

أنواع أخرى من البيانات ومن أبرزها: البيانات المتصلة وهي بيانات تسجل نفس المجموعة من الوحدات الاقتصادية الجزئية عبر الزمن أو البيانات الهندسية وهي بيانات توضح الاحتياجات الفنية لطريقة معينة (القوانين والتنظيمات).

2/ اختيار طرق الاقتصاد القياسي المناسبة:

تتطلب المرحلة اختيار الطريقة المناسبة لتقدير معالم النموذج ومن أهم تلك الطرق

طريقة المعادلة الواحدة، وطريقة المعادلات الآتية.

3/ عوامل اختيار أفضل طرق الاقتصاد القياسي:

طبيعة العلاقة وشروط تحديدها.

خصائص تقديرات المعالم المتحصل عليها.

الغرض من البحث القياسي فإذا كان الهدف هو التنبؤ كانت أهم الخواص المطلوبة هي صغر حجم التباين وعدم التحيز أقل أهمية في هذا المجال، ولكنه يأتي بالمرتبة الأولى إذا كان الغرض هو التحليل الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية.

سهولة الطريقة من حيث الحساب والتكاليف والزمن.

4/ علاج مشاكل جمع البيانات والتي تتمثل في:

مشكلة التجميع.

مشكلة التعبير عن المتغيرات النوعية.

مشكلة التخلف الزمني أو فترات الإبطاء.

الاطء الناتجة من أخطاء الباحث في أسلوب العينات أو أسلوب الحصر الشامل.

## 4-2-9 تقويم معالم النموذج:

بعد إيراد تقديرات النموذج ينتقل الاقتصادي الى النتائج المتحصل عليها لكي مدى الاعتماد عليها، لذا يجب على الباحث القياسي الاهتمام بالآتي:<sup>1</sup>

### 1/ المعايير الاقتصادية:

وهذه تحدها النظرية الاقتصادية تتعلق بإشارات وحجم معاملات العلاقات الاقتصادية، وبالتالي تفرض النظرية الاقتصادية قيوداً على إشارات وقيم معاملات العلاقات الاقتصادية.

### 2/ المعايير الاحصائية:

تحدها النظرية الاحصائية وتهدف الى تقييم درجة الاعتماد على تقديرات النموذج.

### 3/ المعايير القياسية:

ويتم ذلك من خلال مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة اختلاف التباين

ومشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

### 1- مشكلة الارتباط الذاتي auto -correlation

مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي او الارتباط المتسلسل للبواقي تعني عدم الاستقرار القيمة المقدرة للمتغير العشوائي في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة له في الفترة الزمنية السابقة.

### طبيعية مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

تشير نماذج الانحدار عادة الى مشكلة الارتباط الذاتي بوجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي غير مساوية للصفر.

### اشكال الارتباط الذاتي:

قد يكون الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى او من الرتبة الثانية او من الرتبة الأعلى

الارتباط الذاتي قد يكون ارتباطا ذاتيا زمنيا

### أسباب مشكلة الارتباط الذاتي:

أ-وجود ظاهرة دورية في السلاسل الزمنية

- ب- حذف بعض المتغيرات الهامة من النموذج المراد تقديره
- ج- وجود ظاهرة الإبطاء في استجابة الوحدات الاقتصادية
- د- الصياغة الدالية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره
- هـ- أخطاء التقريب وقياس بيانات مثل تحويل البيانات من شهرية الى ربع سنوية
- ع- طرق تقدير وتنبؤ البيانات التي تقوم بها مراكز اعداد البيانات قد تكون مسئولة عن ظهور هذه المشكلة.

## 2- مشكلة اختلاف التباين

أسباب مشكلة اختلاف التباين:

- أ- العديد من اختلاف التباين يعود الى حقيقة حذف متغيرات مهمة من النموذج.
- ب- استخدام البيانات القطاعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- ج- استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات التجميعية.
- د- تحسين أساليب جمع البيانات وطرق القياس.
- هـ- اختلاف التباين قد يحدث أيضا بسبب وجود قيم شاذة في البيانات.
- و- التواء توزيع واحد أو أكثر من المتغيرات المنحدرة الموجودة في النموذج.

## 3- مشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

مفهوم الارتباط الخطي المتعدد

أطلق رينجر فريش Ranger Fresh مصطلح الارتباط الخطي المتعدد لأول مرة عام 1934 ليشير الى حالة التي يكون فيها الارتباط غير محصور بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بل يتعداه ليكون بين المتغيرات المستقلة ذاتها:

ووفقا لذلك التعريف فإن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد تشير الى الوضع التي تكون فيه علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة.

## أنواع الارتباط الخطي:

1- الارتباط الخطي التام.

2- الارتباط الخطي غير التام.

أسباب مشكلة الارتباط الخطي:

ميل المتغيرات الاقتصادية مع مرور الزمن.

استخدام بعض المتغيرات المفسرة بفترات إبطاء كمتغيرات مستقلة في النموذج.

بالرغم من أن حالة الارتباط الخطي المتعدد عادة ما تظهر في حالة استخدام بيانات السلسلة الزمنية إلا أنها قد تظهر كذلك في بعض الحالات عند استخدام بيانات قطاعية.

## مصفوفة الارتباط الخطي للمتغيرات:

حيث يتم وفقاً لهذه الطريقة فحص المصفوفة التي تقيم معاملات الارتباط البسيطة بين كل المتغيرات المستقلة حيث يقارن معامل تحديد R. squared مع الارتباطات الجزئية. فلذا كان معامل التحديد R squared مرتفعاً وكانت الارتباطات الجزئية منخفضة فإن ذلك مؤشر لوجود مشكلة<sup>1</sup>.

تحدها نظرية الاقتصاد القياسي بهدف اختبار مدى انسجام وتحقق الفروض الخاصة بطريقة المربعات الصغرى، وبالتالي اتصاف التقديرات بالخصائص الجيدة.

4/ تقويم النتائج المتحصل عليها:

ليس من السهولة في دراسة الظاهرة الاعتماد على النتائج المتحصل عليها باستخدام معيار واحد، إذ يجب على الباحث ضرورة استخدام جميع المعايير السابقة، قبل قبول أو رفض أي من التقديرات إذا لم يتحقق ذلك فغالباً ما يعاد توصيف النموذج بإضافة أو حذف أو تعديل بعض المتغيرات ثم نبدأ بعد ذلك في تقدير معالم للصيغة الجديدة ثم إختبارها مرة أخرى .... وهكذا.

## رابعاً: تقويم القدرة التنبؤية للنموذج:

يهدف الاقتصاد القياسي من تقدير معالم النموذج الى التنبؤ بقيم الظاهرة الاقتصادية في المستقبل مع ملاحظة:

<sup>1</sup> - طارق الرشيد المرجع السابق، ص 215 .

- 1/ التنبؤ في حالة نموذج المعادلة الواحدة يختلف عن التنبؤ في حالة النموذج متعدد المعاملات.
- 2/ يمكن استخدام تقديرات معالم النموذج لفترة اخرى لا تدخل في فترة العينة ثم مقارنة القيمة المتحصل عليها بالقيمة الفعلية للمتغير التابع ثم اختبار الفرق بين القيمتين إحصائياً كأحد أساليب التنبؤ.
- 3/ الاسلوب الثاني للتقويم هو إعادة تقدير معالم النموذج بعد إضافة بيانات فترة جديدة ثم مقارنة التقديرات الجديدة بالسابقة واختبار معنوية الفرق بالطرق الاحصائية المناسبة.
- 4/ ترجع ضالة القوة التنبؤية للنموذج للأسباب الاتية:  
قد لا تكون قيم المتغيرات المستقلة المستخدمة في التنبؤ صحيحة.  
وجود نقص في بيانات ومشاهدات العينة مما يؤدي الى ضعف تقديرات المعاملات.  
قد تكون تقديرات المعاملات جيدة لفترة العينة الا أن الشروط الهيكلية للنموذج قد تتغير عما كانت عليه قبل فترة الاساس لتقدير النموذج ومن ثم فإن التقديرات القديمة لا يمكن أن تكون جيدة التنبؤ.  
تتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على المتغيرات، وتعتبر المرحلة الاولى والثالثة من أهم المراحل للبحث القياسي لأنهما تعتمدان على براعة وخبرة الباحث ومعرفته بالنظرية الاقتصادية وطبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.  
بينما المرحلة الثانية والرابعة فهما مرحلتان تكتيكتان تتطلبان من الباحث المعرفة بالاقتصاد القياسي النظري.

## المبحث الثالث

### نتائج توصيف وتقدير وتقييم النموذج

جدول (1-3-4) نتائج اختبار استقرار السكون (جزر الوحدة).

المتغيرات	اختبار إحصائية ADF	مستوى معنوية 5%	مستوى استقرار السلسلة
BP	-11.322189	-2.94584	الفرق الأول
EX	-3.779811	-2.945842	الفرق الأول
INF	-5.034675	-2.954842	الفرق الأول
GDP	-5.034675	-2.943424	مستوى
ED	-3.817540	2.9411250	فرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من نتائج باستخدام برنامج E. views

من الجدول نجد أن القيم الإحصائية لاختبار (test statistic) بالنسبة لمتغيرات الدراسة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات ميزان المدفوعات وسعر الصرف والتضخم والدين الخارجي في الفرق الأول اما الناتج المحلي الإجمالي مستقرة في المستوى. إذا السلسلة مستقرة ولا توجد مشكلة جذر الوحدة.

### اختبار التكامل المشترك:

سيتم اختبار التكامل الحدود ال (bond test) (هاشم بسران، 2001م) لمتغيرات النموذج لأن هنالك بعض المتغيرات استقرت في المستوى والبعض الاخر استقر في الفرق الأول

جدول (2-3-4) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound test)

Test statistic	Value	مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
اختبار الاحصائي المستخدم	القيمة المحسوبة	significal		
F.statistic	7.985784	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
Actual simple size	35	2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: اعداد الباحث بواسطة برنامج E. views

ينضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء f نجدها 7.985784 بمقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% أكبر من الحد الأعلى والبالغ 3.38 وبالرجوع الى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول فرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وهناك علاقة توازنه طويلة الأجل نتيجة لمتغيرات المستقلة سعر الصرف والتضخم والنتائج المحلي الإجمالي والدين الخارجي نتيجة الى المتغيرات التابعة (ميزان المدفوعات).

#### جدول (4-3-3) تقدير النموذج في صورته الخطية:

variable	coefficient	std. error	t. statistic	pro
c	-865.5973	281.379	-3.076322	0.0044
ex	-318.6449	152.3625	-2.09360	0.0451
inf	-3.2116324	2.779866	-1.157007	0.2565
gdp	0.002975	0.00544	3.445875	0.0017
ed	81.85949	19.29586	4.242333	0.0002
ssp	-1964.050	403.0965	-4.872407	0.0000
R. squared	Adjusted R. squared	Durbin- Watson	F.ststistic	probe(F. statistic)
0.667776	0.612045	2.072977	12.6010	0.0000062

المصدر: اعداد الباحث من نتائج تحليل باستخدام برنامج E. views 10

#### اولا: المعيار الاقتصادي:

ويكون ذلك باختبار مدى مطابقة إشارات المعالم المقدرة للإشارات المسبقة المفترضة للمعالم المقدرة، وبتقييم المعالم المقدرة للعوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات يتضح الآتي:

1- قيمة الثابت (a0) تساوي (-865.5973) وإشارتها بالسالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية لأن ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة تعاني من عجز مستمر لذلك جاءت بالسالبة، وهي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون المتغيرات المستقلة ثابتة.

2- قيمة معامل سعر الصرف (a1) تساوي (-318.6449) وإشارته سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن تكون العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات علاقة عكسية.

3- قيمة معامل التضخم (  $a_2$  ) تساوي (-3.2116324) وإشارته سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية أن تكون العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات عكسية.

4- قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (  $a_3$  ) تساوي 0.002975) وإشارته موجبه وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات علاقة طردية.

5- قيمة الدين الخارجي (  $a_4$  ) تساوي(81.85949) وإشارته موجبه وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

6- قيمة انفصال الجنوب (متغير صوري) (  $a_5$  ) تساوي (-1964.050) وإشارته سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

#### ثانياً: المعيار الاحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق أي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنوية وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج وبتقييم النتائج المقدرة وفقا للمعيار الاحصائي يتضح ما يلي:

#### جدول (4-3-4) نتائج اختبار جودة توفيق النموذج: R. squared

R-squared	(0.66)
-----------	--------

يدل معامل التحديد (0.66) على جودة توفيق النموذج وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة والتابعة المضمنة في النموذج مسئولة بنسبة 66% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ميزان المدفوعات بينما 34% من التغيرات ترجع الى المتغيرات غير المضمنة في النموذج وهذا يدل على جودة توفيق النموذج.

#### جودة الكلية للنموذج F-statistic

القيم الاختبارية لاختبار F تساوي (0.000002) وهي أقل من مستوي الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على أن النموذج ككل معنوي.

#### المعنوية الجزئية للمعالم T. statistic

يتضح أن القيمة الاحتمالية  $t$  للمتغيرات الثابت والدين الخارجي وانفصال الجنو بوسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 0.05 أما معامل التضخم غير معنوي.

وفقا لواقع الاقتصاد السوداني يجب أن يكون معنوي لأنه مؤثر على ميزان المدفوعات وظهر هنا التأثير ضعيف والسبب في ذلك يرجع لعدم دقة البيانات.

**ثالثا: المعيار القياسي:**

**نتائج تحليل مشكلة الارتباط الذاتي:**

باستخدام اختبار درين واتسون (D.W) نجد أن قيمة درين واتسون للنموذج المصحح تساوي (2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

**2- نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين:**

لاختبار مشكلة اختلاف التباين للنموذج المقدر تم استخدام اختبار وايت (white -TEST) الذي يعتمد على قيمة الاحتمالية الإحصائية (F) ومقارنتها مع مستوى المعنوية 0.05.

**جدول (4-3-5) نتائج اختبار اختلاف التباين**

Heteroscedasticity test : ARCH			
F. statistic	0.832578	proof(1.3)	0.6521
obs.R.squared	17.89760	prob.chi.squared(1)	0.5293

**المصدر:** اعداد الباحث من دراسة تطبيقية باستخدام برنامج **E. views**

بما أن القيمة الاحتمالية للقيمة المحسوبة للاختبار (p.value =0.65)

أكبر من مستوى المعنوية 0.05 هذا يدل على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في النموذج

**جدول (4-3-6) نتائج مشكلة الارتباط الخطي المتعدد: (مصفوفة الارتباط)**

	inf	ex	gdp	ed	ssp
inf	1	-0.31	0.15	-0.24	-0.09
ex	-0.31	1	-0.31	0.91	0.74
gdp	0.15	-0.31	1	-0.25	-0.35
ed	-0.24	0.91	0.25	1	0.71
ssp	-0.09	0.74	-0.35	0.71	1

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج تحليل باستخدام برنامج **E. views**

من خلال مصفوفة الارتباط نجد أن نسبة التضخم والناج المحلي الإجمالي وانفصال الجنوب اقل من 80% اي لا يوجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستثناء متغيرين سعر الصرف والدين الخارجي أكبر من 80% ورغم ذلك لم يؤثر على تقدير النموذج وبذلك يسمح بوجوده.

### تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لتايل والذي يعتمد على الفروض الآتية:

فرض العدم: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل تايل أقرب الى الصفر  
الفرض البديل: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل تايل أقرب الى الواحد صحيح.

### جدول (4-3-7) نتائج اختبار معامل عدم التساوي لتايل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
theil inequality coefficient	0.371

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج E.views

من خلال نتائج الجدول يتضح أن قيمة معامل عدم التساوي لتايل تساوي (0.3) فترة التنبؤ ضعيفة لأن ميزان المدفوعات كان سالب لذلك على الدولة أن تتخذ التدابير اللازمة وخاصة في مجال السياسات الاقتصادية والهياكل الاقتصادية بذلك يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات.

## الخاتمة

### أولاً: اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** هنالك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. من نتائج التقدير نجد أن إشارة سعر الصرف سالبة وقيمتها الاحتمالية تساوي (0.04) وهي اقل من 5%. وعليه فإن هذا المتغير معنوي وموافق للنظرية الاقتصادية أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

**الفرضية الثانية:** هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات. من نتائج التقدير نجد أن إشارة الدين الخارجي موجبة وقيمتها الاحتمالية تساوي (0.0002) وهي اقل من 5%. وعليه فإن هذا المتغير معنوي وموافق للنظرية الاقتصادية أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات.

**الفرضية الثالثة:** هنالك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات. من نتائج التقدير نجد أن إشارة الناتج المحلي الإجمالي موجبة وقيمتها الاحتمالية تساوي (0.0017) وهي اقل من 5% وعليه فإن هذا المتغير معنوي وموافق للنظرية الاقتصادية أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات.

**الفرضية الرابعة:** هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين انفصال الجنوب وميزان المدفوعات. من نتائج التقدير نجد أن إشارة انفصال الجنوب سالبة وقيمتها الاحتمالية تساوي (0.0000) وهي اقل من 5% وعليه فإن هذا المتغير معنوي وموافق للنظرية الاقتصادية .

**الفرضية الخامسة:** هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وميزان المدفوعات. من نتائج التقدير نجد إشارة التضخم سالبة وقيمتها الاحتمالية تساوي (0.25) على الرغم من أنها موافقة للنظرية الاقتصادية إلا أنه إحصائياً يوجد اثر ضعيف والسبب تم تبريره سابقاً.

## ثانياً: النتائج:

لتحديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان تم تكوين نموذج مكون من خمسة متغيرات مستقلة (سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الدين الخارجي، وانفصال الجنوب كمتغير متغير صوري) باستخدام طريقة OLS توصلت الدراسة لعدد من النتائج:

1-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات.

2-وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات.

3-وجود علاقة عكسية بين التضخم وميزان المدفوعات.

4-وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

5-وجود علاقة عكسية بين انفصال الجنوب وميزان المدفوعات.

## ثالثاً: التوصيات:

1-ضرورة هيكلة الاقتصاد السوداني وإزالة التشوهات لمنع العجز في ميزان المدفوعات.

2-على الدولة جذب رؤوس أموال أجنبية للحفاظ على سعر الصرف.

3- ضرورة الاتفاق مع دولة الجنوب حول القضايا الاقتصادية بغية الاستفادة من العملات الأجنبية التي توردها رسوم عبور النفط عن طريق أنابيب الشمال.

4-ضرورة الاهتمام بشتى أنواع الاستثمارات لأنها ذات دور فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

5- ضرورة أن يستفيد السودان من الدعم الاقليمي والدول الشقيقة والمنظمات الإقليمية لإلغاء الديون الخارجية.

## توصية بدراسات مستقبلية:

أثر الدين الخارجي على ميزان المدفوعات.

أثر انفصال الجنوب على ميزان المدفوعات.

دور البحث العلمي في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

## المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

- 1- بسام يونس إبراهيم و آخرون، 2002، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم - السودان ص 19.
- 2- خالد واصف الوزني و آخرون، 2001، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة دار وائل للنشر، عمان -الأردن ، ص ص 246 - 262 .
- 3- سلمى عيسى، 2004، التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية ، دار النهضة الوطنية للنشر، القاهرة ، ص 23.
- 4- شيخي محمد، 2013، طرق الاقتصاد القياسي، دار المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 195 .
- 5- طارق محمد الرشيد، 2017، مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج E. views ، مطبعة جي تاون ،الخرطوم -السودان ، ص ص 29 - 30.
- 6- محمد الرشيد، 2005، المرشد في الاقتصاد القياسي، بدون معلومات نشر، الخرطوم -السودان ، ص 16.
- 7- عبد القادر محمد عطية ، 2005، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، مصر الإسكندرية ، ص ص 17 16.
- 8- عزالدين مالك محمد، 2008، المدخل في الاقتصاد القياسي، مطبعة جي تاون ، الخرطوم ، ص ص 37 - 38 .
- 9- علي عبد الوهاب النجا، 2014، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء للنشر ، الإسكندرية ، ص ص 374-379 .

- 10- قسوم خيرى بلال ، 2013 ، الطريق الثالث للتنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، فهرسة المكتبة الوطنية اثناء النشر ، الخرطوم - السودان ، ص ص 114 - 128 .
- 11- مورد خاي كريتان، 2008، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) ، دار المريخ للنشر ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ص 282.
- 12- هشام معروف، 2006، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ،دار جرير عمان ، ص 281 .

### ثالثاً: الرسائل والأوراق العلمية.

- 1- أحمد إبراهيم جمعة، 2015، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسته حاله العراق، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين.
- 2- أحمد عبد الرحمن عمر ، 2009 ، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وآليات التعديل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3- أماني الحاج محمد احمد، 2009 ، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 4- تماضر جابر بشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر صرف علة ميزان المدفوعات، ورقة علمية منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،
- 5- جلال الدين الجاك محمد، 2013 ، أثر النفط في ميزان المدفوعات السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 6- حاتم سعيد احمد سعيد، 2006 ،نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 7- دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 8- زرافة محمد، 2015 ، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ابوبكر بلغايد.
- 9- سلمى حسن عبد الله، 2013 ، أثر أنظمة وسياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

10- الشاذلي عيسى محمد، 2004، أثر سياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه غير منشورة.

11- عبد العزيز برنة، 2015، أثر تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح.

12- ناهض قاسم القدرة، 2013، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر.

### ثالثاً: التقارير:

1- الجهاز المركزي للإحصاء.

2- بنك السودان المركزي.

3- وزارة المالية.

## الملاحق

### ملحق رقم (1) بيانات البحث

SSP	ED	GDP	INF	EX	Bp	Obs
0	4.67	3.97	32.96	0.05	-525.9	1980
0	5.763	4.95	21	0.09	-396.4	1981
0	6.272	7.04	23.8	0.09	-201.9	1982
0	7.454	9.59	30.4	0.013	201.9	1983
0	8.594	11.89	25	0.013	-222.8	1984
9.03400000000						
0	0002	15.36	33.5	0.25	-11.8	1985
0	9.834	20.22	45.1	0.025	-420.9	1986
0	11.636	36.48	27.3	0.045	-201	1987
0	12.136	46.79	25.7	0.045	-343	1988
0	12.855	82.56	78.7	0.045	-288	1989
0	15.305	110.11	35.6	0.045	-192.8	1990
0	15.834	1881.29	65.1	0.11	-93.4	1991
0	16.085	1926.61	88.6	0.133	-29.2	1992
0	16.321	4218.18	108.1	0.216	41.8	1993
0	18.002	4049.74	97.3	0.4	-20.5	1994
0	19.356	10478.14	159.1	1.246	2.4	1995
0	19.451	16137.37	104.4	1.46	-21.2	1996
0	19.357	21935.91	32.4	1.691	346.7	1997
0	20.48	27058.81	47.4	2.298	480.7	1998
0	20.546	33662.71	17.5	2.573	48.8	1999
0	20.521	40658.56	15.7	2.614	108	2000
9.80000000000						
0	20.798	47756.11	0002	2.167	-87.9	2001
0	23.608	55733.78	1.5	2.602	-993.4	2002
0	25.71	68721.39	7.2	2.5	444.6	2003
0	26.784	83298	9.5	2.43	2301.4	2004
0	27.005	96611	15.5	2.166	260.2	2005
0	28.457	1065267	8.5	2.298	2842.2	2006
9.19999999999						
0	31.873	135512	9999	2.317	329.14	2007
0	33.542	139387	6.5	2.145	2174.04	2008
0	35.687	160647	14.4	2.314	2277.96	2009
0	37.805	182151	3.9	2.711	1334.16	2010
1	39.8	222543	19.4	3.112	-45.2	2011
1	41.399	304117	20	4.17	-24.1	2012
43.75780000000						
1	0001	447998	33	821	-17.1	2013
5.73686666666						
1	45.0158	582937	33	667	-15.1	2014
6.02573259791						
1	48.189	693514	32	667	-15.4	2015
1		823938	16	6.182	-18.7	2016
1			32.3	6.684	-12.8	2017

## ملحق رقم (2) نتائج اختبار استقرار ميزان المدفوعات

Null Hypothesis: D(GFD) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.22189	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GFD,2)

Method: Least Squares

Date: 11/04/18 Time: 12:48

Sample (adjusted): 1982 2017

Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GFD(-1))	-1.574594	0.140314	-11.22189	0.0000
C	18.75095	129.7620	0.144503	0.8860
R-squared	0.787408	Mean dependent var		-3.433333
Adjusted R-squared	0.781155	S.D. dependent var		1664.104
S.E. of regression	778.4816	Akaike info criterion		16.20652
Sum squared resid	20605142	Schwarz criterion		16.29449
Log likelihood	-289.7174	Hannan-Quinn criter.		16.23723
F-statistic	125.9309	Durbin-Watson stat		2.129067
Prob(F-statistic)	0.000000			

### ملحق رقم (3) نتائج اختبار استقرار التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.347385	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 11/04/18 Time: 13:00

Sample (adjusted): 1982 2017

Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.231978	0.167676	-7.347385	0.0000
C	0.248361	4.080877	0.060860	0.9518
R-squared	0.613566	Mean dependent var		0.459675
Adjusted R-squared	0.602201	S.D. dependent var		38.82058
S.E. of regression	24.48465	Akaike info criterion		9.287923
Sum squared resid	20382.94	Schwarz criterion		9.375896
Log likelihood	-165.1826	Hannan-Quinn criter.		9.318628
F-statistic	53.98407	Durbin-Watson stat		2.036776
Prob(F-statistic)	0.000000			

## ملحق رقم (4) نتائج اختبار استقرار سعر الصرف

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.779811	0.0068
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX,2)

Method: Least Squares

Date: 11/04/18 Time: 13:01

Sample (adjusted): 1982 2017

Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-0.603065	0.159549	-3.779811	0.0006
C	0.115555	0.058388	1.979079	0.0560
R-squared	0.295876	Mean dependent var		0.012833
Adjusted R-squared	0.275167	S.D. dependent var		0.364201
S.E. of regression	0.310070	Akaike info criterion		0.549916
Sum squared resid	3.268878	Schwarz criterion		0.637889
Log likelihood	-7.898489	Hannan-Quinn criter.		0.580621
F-statistic	14.28697	Durbin-Watson stat		2.182000
Prob(F-statistic)	0.000606			

## ملحق رقم (5) نتائج اختبار استقرار الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.034675	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 11/04/18 Time: 13:03

Sample (adjusted): 1981 2017

Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.841654	0.167171	-5.034675	0.0000
C	15.60941	3.605410	4.329441	0.0001
R-squared	0.420030	Mean dependent var		0.137000
Adjusted R-squared	0.403459	S.D. dependent var		14.84830
S.E. of regression	11.46824	Akaike info criterion		7.769579
Sum squared resid	4603.220	Schwarz criterion		7.856655
Log likelihood	-141.7372	Hannan-Quinn criter.		7.800277
F-statistic	25.34795	Durbin-Watson stat		1.983457
Prob(F-statistic)	0.000014			

## ملحق رقم (6) نتائج اختبار استقرار الدين الخارجي

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.817540	0.0064
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ED,2)

Method: Least Squares

Date: 11/04/18 Time: 13:04

Sample (adjusted): 1982 2015

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-0.691190	0.181057	-3.817540	0.0006
C	0.881377	0.267595	3.293694	0.0024
R-squared	0.312916	Mean dependent var		0.061182
Adjusted R-squared	0.291444	S.D. dependent var		1.105025
S.E. of regression	0.930163	Akaike info criterion		2.750109
Sum squared resid	27.68651	Schwarz criterion		2.839895
Log likelihood	-44.75185	Hannan-Quinn criter.		2.780728
F-statistic	14.57361	Durbin-Watson stat		1.821875
Prob(F-statistic)	0.000583			

## ملحق رقم (7) نتائج اختبار التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(GFD)

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 11/04/18 Time: 13:08

Sample: 1980 2017

Included observations: 35

### Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1461.049	454.2658	-3.216286	0.0035
GFD(-1)*	-1.282991	0.175987	-7.290241	0.0000
INF**	-7.967972	3.553631	-2.242206	0.0337
EX**	-403.6965	195.6280	-2.063593	0.0492
GDP(-1)	15.31256	14.09642	1.086273	0.2873
ED(-1)	136.6081	31.84931	4.289203	0.0002
SSP**	-1956.639	524.6085	-3.729713	0.0009
D(GDP)	2.148648	9.695214	0.221619	0.8263
D(ED)	-97.71922	130.2708	-0.750124	0.4599

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

### Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-6.210468	2.655805	-2.338450	0.0273
EX	-314.6527	142.3274	-2.210767	0.0361
GDP	11.93506	10.98407	1.086578	0.2872
ED	106.4763	19.62484	5.425589	0.0000
SSP	-1525.061	376.9002	-4.046326	0.0004

C	-1138.784	315.7641	-3.606438	0.0013
---	-----------	----------	-----------	--------

---



---

EC = GFD - (-6.2105\*INF -314.6527\*EX + 11.9351\*GDP + 106.4763\*ED  
-1525.0611\*SSP -1138.7837 )

---



---

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.985784	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	35			
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419

---



---

## ملحق رقم (8) نتائج تقدير النموذج الخطي

Dependent Variable: GFD

Method: Least Squares

Date: 01/26/19 Time: 06:26

Sample (adjusted): 1980 2015

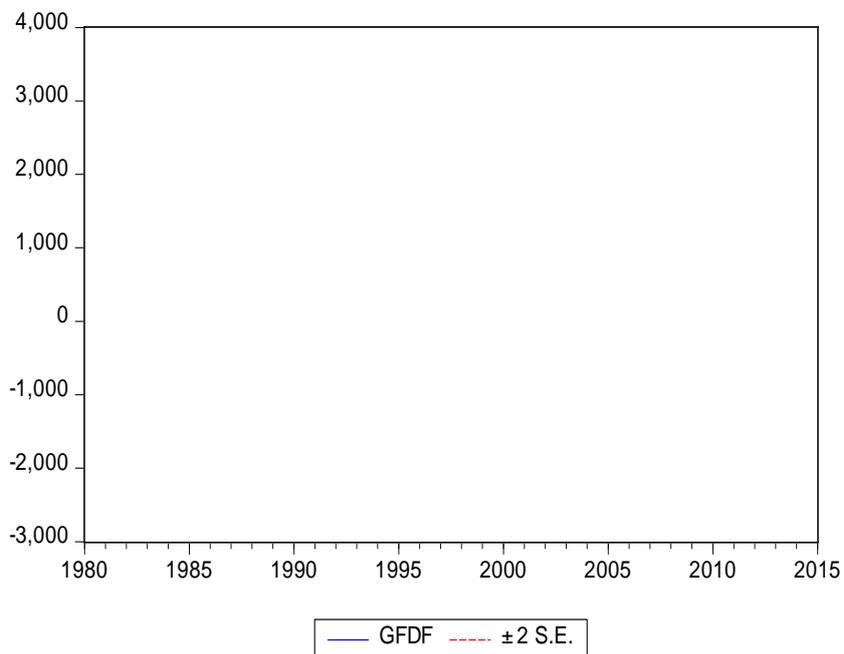
Included observations: 36 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0044	-3.076322	281.3741	-865.5973	C
0.0451	-2.091360	152.3625	-318.6449	EX
0.2564	-1.157007	2.779866	-3.216324	IIF
0.0017	3.445875	0.000544	0.001875	GGG
0.0002	4.242333	19.29586	81.85949	ED
0.0000	-4.872407	403.0965	-1964.050	SSP
250.7500	Mean dependent var		0.667776	R-squared
854.8361	S.D. dependent var		0.612405	Adjusted R-squared
15.54291	Akaike info criterion		532.1962	S.E. of regression
15.80683	Schwarz criterion		8496984.	Sum squared resid
15.63503	Hannan-Quinn criter.		-273.7724	Log likelihood
2.072977	Durbin-Watson stat		12.06010	F-statistic
			0.000002	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (9) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

	INF	EX	GDP	ED	SSP
INF	1.000000	-0.313756	0.157130	-0.247595	-0.098343
EX	-0.313756	1.000000	-0.318163	0.918406	0.747833
GDP	0.157130	-0.318163	1.000000	-0.253903	-0.351206
ED	-0.247595	0.918406	-0.253903	1.000000	0.719453
SSP	-0.098343	0.747833	-0.351206	0.719453	1.000000

## ملحق رقم (10) نتائج تقدير القوة التنبؤ ثايل



Forecast:	GDFD
Actual:	GFD
Forecast sample:	1980 2017
Adjusted sample:	1980 2015
Included observations:	36
Root Mean Squared Error	573.9959
Mean Absolute Error	385.4623
Mean Abs. Percent Error	534.1278
Theil Inequality Coefficient	0.371372
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.154542
Covariance Proportion	0.845458
Theil U2 Coefficient	0.992043
Symmetric MAPE	120.0626